العلاقات التجارية بين مصر و الصين في عهد أحمد فؤاد ١٩٢٢- ١٩٣٦م
في ضوء وثائق الخارجية المصرية

نادية محمد محمد قضب
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب ــ جامعة أسيوط

يشير معظم من كتبَ في تاريخ العلاقات بين مصر والصين خاصة التاريخ الاقتصادي إلى أن التبادل التجاري بين البلدين يعود إلى بداية عام ١٩٥٣م، أي قبل إقامة العلاقات الدبلوماسية الرسمية بين البلدين، حيث بعثت مصر مسئولاً تجارياً لبحث المسائل التجارية بين البلدين، وعرض على الجانب الصيني استيراد القطن المصري، وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين عام ١٩٥٣م حوالي (١١) مليون دولار أمريكي، منها(١٠,٤) مليون دولار صادرات مصرية إلى الصين و(٦٠٠) ألف دولار صادرات صينية إلى مصر[١].

الواقع أن هذه البداية ليست صحيحة طبقا لما وجده الباحث في وثائق وزارة الخارجية المصرية والمحفوظة بدار الوثائق القومية المصرية بالقاهرة، فالتبادل التجاري بين البلدين يعود إلى قبل ذلك بسنوات ممتدة إلى عهد الملكية في مصر وتحديداً في عام ١٩٢٢م، حيث كانت تدار العلاقات آنذاك من خلال القنصل المصري باليابان بالقنصلية الملكية المصرية، ومقرها مدينة كوبيه[٢] Coupe ، وكذلك المفوضية المصرية الملكية بلندن، بل وهناك اتفاق تجاري وقعَ عليه الملك فؤاد (١٩١٧-١٩٣٦م) بعد محاولات مستميتة من الصينين من أجل التعاون التجاري مع مصر عُرف بـــ "اتفاق التبادل التجاري المؤقت بين مصر والصين"، وذارات الكثير من المفاوضات التي سعي من خلالها الصينيون لإقامة مكتب تجاري مصري في عهد الملك أحمد فؤاد، ومحاولات أكثر لتخفيض التعريفة الجمركية المفروضة من المملكة المصرية علي البضائع الصينية خاصة السجائر الصينية والعكس، ذلك علاوة علي ما رصدته وثائق وزارة الخارجية المصرية من مواقف مثل مشكلة الشهادات القنصلية، وأثرها في العلاقات التجارية

المصرية الصينية ١٩٣٤م حجم التبادل التجاري بين المملكة المصرية والصين في عهد الملك أحمد فؤاد، وسأتناول أهم سلعتين اعتمد عليهما التبادل التجاري بين البلدين تجارة القطن والدخان بين مصر والصين خلال الفترة ١٩٢٢- ١٩٣٦م.

أولا: بدايات الاهتمام المصري الصيني بتبادل العلاقات بينهما ١٩٢٤م.

بعد كفاح من الحركة الوطنية داخل مصر وخارجها تم القبض علي سعد زعلول للمرة الثانية وأصدرت بريطانيا تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م من جانبها الذي اعترف بمصر دولة مستقله مع التحفظات الأربعة الشهيرة، وفي الرابع عشر من مارس ١٩٢٢ م، صدر أمر سلطاني من السلطان أحمد فؤاد (١٩١٧- ١٩٢٢) م، موجه إلى الشعب المصري، أعلن فيه الملكية نص على الآتي: "..... ، ونعلن على ملأ العالم، أن مصر، منذ اليوم، دولة متمتعة بالسيادة والاستقلال، ونتخذ لنفسنا لقب صاحب الجلالة، ملك مصر؛ ليكون لبلادنا ما يتفق مع استقلالها، من مظاهر الشخصية الدولية، وأسباب العزة القومية"، وبذلك أعلنت الملكية في مصر، وأصبح السلطان أحمد فؤاد الأول هو أول ملوك مصر في العصر الحديث والمعاصر(٣).

كانت مصر ومازالت البوتقة التي تنصهر فيها جميع الحضارات، وأنها محط للكثير من العلماء، والتجار، والصناع، وجميع من يطلب العيش من مختلف الجنسيات، ففي عام ١٩٢٢ م كان التجار الصينيون أحد الأجانب المقيمين في مصر، وهؤلاء التجار كتبوا للإدارة بالصين للفت نظرها للمزايا والخيرات التي تترتب علي عقد معاهدة تجارية بينهم وبين المملكة المصرية، فكيف للصينيين أن يتركوا أمة مثل الأمة المصرية دون وجود تبادل تجاري بينهما، وبالفعل بعد دراسة الحكومة الصينية الموقف، وما أرسله التجار الصينيون من تقارير عن الأوضاع الاقتصادية في مصر، قامت في ١٩٢٤م بمراسلة مفوضها الصيني بلندن لمشافهة وزير الخارجية المصرية للبدء في مفاوضات لعمل اتفاق تجاري بين البلدين؛ ومن هنا كانت نقطة الانطلاق لبداية التبادل التجاري بين البلدين.

وبالفعل تقابل "إسماعيل كامل" السفير المصري مع المستر سيي" Sye" الوزير الصيني المفوض لحضور حفلة استقبال رئيس جمهورية الصين كبداية للتمثيل السياسي بواشنطن في عام ١٩٢٤م وتجاذبا معا أطراف الحديث عن زيارته الأخيرة إلى تركيا، وكيف أُعجب الوزير الصيني بدفاع تركيا المستميت في معاهدة لوزان حول إلغاء الامتيازات، وكذلك أوضح الوزير الصيني أن النية معقودة لدي الصين أن تسلك مسلك تركيا في إلغاء الامتيازات، وأن الصين وحكومتها تسعيان بكل قوة إلى التمسك بالمقاطعة التجارية ضد الأجانب في بعض البلدان، حتي تقوم تلك البلدان بإلغاء المعاهدات من تلقاء نفسها، ثم طلب لقاء السفير المصري علي انفراد عقب انتهاء الحفلة للتحدث بشأن التبادل التجاري بين مصر والصين؛ حيث كانت الحكومة المصرية قد رفضت البدء في مفاوضات بشأن عقد اتفاق تجاري بين البلدين، ولم تتجاوب مع الطلب الصيني، وما أن علم الوزير الصيني بلندن عدم تجاوب الحكومة المصرية معهم حتي ظن أن منشأ هذا السكوت هو معارضة انجلترا للاتفاق بين مصر والصين، وأبلغ السفير المصري هذا الظن رغم أنه كان لا يرجح ذلك(٤).

تلك كانت أولي المحاولات الصينية لعمل اتفاق تجاري مع المملكة المصرية، واتضح منذ البداية دور الحكومة الصينية وشعبها من خلال وزيرها المفوض في واشنطن، والسعي الدائم والمتواصل لاختراق الأسواق المصرية، وعلي المستوي الشعبي نجد التجار الصينيين تجددت لديهم الرغبة في العلاقات التجارية بين البلدين من خلال التجار الصينيين الذين جاءوا لبيع بعض السلعة التي كانت مشهورة بها الصين مثل الحرير الطبيعي، والشاي، والأواني الفخارية، ولكن قبل عام ١٩٣٠ م تم عقد اتفاق تبادل تجاري مؤقت علي أساس معاملة الدولة الأكثر رعاية في العام ذاته(٥) كما سيتضح لاحقا خلال عرض تطور العلاقات بين البلدين.

ولم تكن الرغبة في إقامة علاقات اقتصادية بين البلدين من جانب واحد فقط، فكما كان هناك اهتمام من جانب الصينيين لإقامة علاقات تجارية بين البلدين، كانت – أيضا– مصر تسعي لذلك فقد كلفت الحكومة المصرية القنصل المصري بمدينة كوبيه Coupe باليابان بعمل رحلة إلى الصين لدراسة الوضع الاقتصادي هناك والمجالات

التي يمكن التعاون فيها، وكذلك المدن الأكثر استجابة لهذا التعاون، وبالفعل قام القنصل المصري بمفوضية مصر بـــ "كوبيه Coupe " باليابان بتلك المأمورية، التي استمرت من الرابع عشر من نوفمبر ١٩٣٣م حتي أول يناير لعام ١٩٣٤م[٦].

وصل القنصل المصري إلى شنغهاي Shanghai في الرابع عشر من نوفمبر، وبدأ رحلته في الصين في الثاني والعشرين من الشهر ذاته، وقد زار خلال هذه الرحلة بورت آرثرPort Arthur ، و مكدن Makden ، و هانكنج Henking ، و تيان سن Tian Sun، وبكين Beijing، و هانكاو Hankau، و نانكين Nankin وهي جميعاً من أهم المراكز التجارية هناك، وبعدها عاد القنصل المصري إلى شنغهايShanghai في السابع عشر من ديسمبر ١٩٣٣م، واستقر في شنغهاي Shangha إلى أول يناير ١٩٣٤م، وخلال فترة بقائه في شنغهايShanghai اتصل بكثير من رجالات الحكومة والمشتغلين ممن سواهم بالأعمال الاقتصادية، ووجد القنصل المصرى تعاوناً كبيرا وحسن لقاء من قبلهم[٧]، كما أرسل خطابات لإدارة التجارة الخارجية بوازرة الصناعة وكذلك للغرف التجارية الصينية بالجهات التي مر بها طالباً منها مساعدته والتعاون معه فى تحقيق الغرض الذي جاء من أجله إلى الصين، واستجابت تلك الإدارة لطلب القنصل المصري حتي أن بعض من هذه الإدارات نشرت عدد من اللقاءات بينها وبين القنصل المصري في بعض الصحف، وكان ذلك سببا لالتفات كثير من المقيمين بالصين إلى العلاقات الاقتصادية بين الصين و مصر ، ومهد ذلك للمحادثات التي تمت بعد ذلك مع المشتغلين بالشئون الاقتصادية الذين وصلت إليهم خطاباته الخاصة[٨] .

ورأي القنصل المصري آنذاك أن في الصين مجالا واسعا لزيادة الصادرات المصرية، وأنه يثق في أن هذه الزيادة هي في حيز التطبيق إذا بُذل من أجلها الجهود اللازمة، وفي مقدمة تلك الصادرات التي تستحق العناية القطن والصودا والفوسفات والجلود المدبوغة، وعدد من أصناف البضائع الأخرى كالتبغ الذي احتل مكانة مهمة في التبادل التجاري بين البلدين، واقترح القنصل المصري لكسب الوقت أن تقوم مصلحة التجارة والصناعة المصرية بإرسال عينات من تلك الأصناف مع الايضاحات اللازمة

لكل منتج لعرضها علي الاقتصاديين في الصين، وكذلك إلى الجهات المرفق بهذا عناوينها، وذلك تمهيداً للقيام بدعاية أوسع للبضائع المصرية، وكما قام بإرسال عينات الغزل والأقمشة المصنوعة بالصين وجميعها كانت من القطن المصري الذي لاقي رواجاً كبيراً لدي الصينيين[٩] .

كما طلب القنصل المكلف ببحث كيفية تنمية العلاقات الاقتصادية وزيادة التبادل التجاري بين مصر والصين علاوة علي مطالبته لمصلحة التجارة والصناعة المصرية إرسال بعض المطبوعات لتوزيعها في الصين مثل إحصاءات التجارة الخارجية، والدليل المصري، وما هو متوفر لديها منه نسخ؛ حيث إنه لم تصل إلى الصين أي مطبوعات دعاية للسلع المصرية طيلة فترة إقامته بالبلاد الصينية، وخلال لقاء القنصل المصري المكلف ببحث العلاقات بين مصر والصين وتنميتها مع بعض الجهات الاقتصادية في الأخيرة أعربت تلك الجهات عن رغبتها في تبادل المطبوعات الدعائية مع الحكومة المصرية وخاصة الخارجية الصينية، التي أخبر رئيسها القنصل المصري بأنه أرسل فعلاً بعض المطبوعات لهذا الغرض إلى مصلحة التجارة والصناعة بمصر وأنه سيستمر في إرسال مثلها مستقبلا[١٠].

وفي إطار الاهتمام المصري بضرورة تنمية العلاقات الاقتصادية مع الصين؛ التقي القنصل المصري باليابان بعدد من الصينيين، وكذلك عدد من المصريين المقيمين في الصين، وقد أبدي هؤلاء جميعاً رغبتهم في تكوين شركة للتجارة مع مصر، وقبلوا أن يشترك من يرغب من المصريين عموماً مع الصينيين في شركات مساهمة، وقد طلب منهم القنصل أن يجَّدوا في إعداد مشروعاتهم مبيناً لهم الخدمات التي يمكن أن تؤديها مثل تلك الشراكة لصالح الصادرات المصرية، ولمن يدخل فيها خاصة الشباب، علي اعتبار أن الوقت قد حان إلى أن يحضر هؤلاء الشباب إلى الصين واليابان وسواهما فيكونوا أساس ترتكز عليها سياسة مصر التجارية في الخارج، ولن يحتاج ذلك إلى شيء من خبرة ورؤوس أموال كبيرة بقدر ما يحتاج إلى الإقدام وروح الهمة لدي القائمين به[١١].

ثانيا: عقد اتفاقين تجاريين مؤقت و دائم بين الطرفين١٩٢٧م، ١٩٣١م.

يتضح وجود بدايات للاهتمام من كلا الطرفين تؤكد علي أهمية التبادل والتعاون الاقتصادي بينهما لاسيما المجال التجاري، رغم أن الاهتمام من الجانب المصري جاء متأخراً عنه في الصين إلا أنه تشكل تمثيل سياسي وتجاري، ونشأت علاقات تجارية وطيدة بين البلدين تأثرت حينا بالأوضاع بكلا البلدين(١٢) ولكنها لم تنقطع تماما كما سيأتي تفصيله من خلال دراسة الوثائق الخاصة بالموضوع.

بعد دراسة الحكومة الصينية الموقف وما أرسله التجار الصينيون من تقارير عن الأوضاع الاقتصادية في مصر- كما سبق ذكره- قامت في ١٩٢٤م بمراسلة مفوضها الصيني بلندن لمحادثة وزير الخارجية المصري واصف بطرس غالي أفندي للبدء في مفاوضات لعقد اتفاق تجاري بين البلدين، ومن هنا كانت نقطة الانطلاق لبداية التبادل التجاري بين البلدين، غير أن الحكومة المصرية رفضت الطلب الصيني آنذاك، وأبدي السفير المصري للوزير المفوض الصيني أن الظروف السياسية الداخلية والخارجية التي واجهتها الحكومة المصرية يمكن تحميلها مسئولية عدم الوصول لخطوات فعلية للاتفاق، كما أبدي السفير المصري – أيضا- أن الصين لم تفتح الموضوع بالأهمية الواجبة، ولم ترسل بعض المندوبين التجاريين كهيئة موفدة للتمهيد لعقد الاتفاق مع الحكومة المصرية، وطلب الوزير الصيني المفوض بواشنطن من السفير المصري أن يعرض الأمر علي حكومته، واذا تبين له أن هناك رغبة في عقد اتفاق مع الصين فالمفوضية الصينية في واشنطن مستعدة للتفاوض إذ رأت الحكومة المصرية إجراء المفاوضات في واشنطن(١٣).

غير أن الصين لم تتوقف فقامت بمراسلة الحكومة المصرية أكثر من مرة ؛ طالبة منها عقد اتفاق تجاري بين البلدين، وهناك أكثر من استعجال لعقد اتفاق تجاري مع المملكة المصرية، ولكن جاء الرفض الرسمي من رئيس الحكومة آنذاك محمد محمود باشا؛ وذلك بناء علي رد من وزارة المالية علي استعجال وزارة الخارجية؛ بأن الوقت غير مناسب لعقد معاهدة تجارية مع الصين، أو حتي لعرض مشروع الاتفاق

التجاري الذي وضعته الحكومة الصينية لإبرامه مع المملكة المصرية، وكُتب بخط اليد علي جانب الوثيقة (السبب في الرفض يرجع إلى أن الحالة الموجودة الآن بالصين مُخيفة) [١٤] .

أما وزارة الخارجية المصرية؛ فكان لديها رغبة في عقد اتفاق تجاري مع الصين، حيث كان وزيرها يري ضرورة إقامة علاقات تجارية مع الاخيرة، بل حاول جاهدا إقناع وزير المالية آنذاك محمد محمود باشا بأن علي الحكومة المصرية ألا تتشبث بفكرة عدم عقد اتفاق تجاري مع الصين، إذا احتفظت الحكومة المصرية بشرط استثناء الدخان الصيني علي أنواعه، وكذلك معاملة الدولة الأكثر رعاية، مادام أن فكرة العلاقات التجارية مع الصين علي أساس اسمي تُعدها الحكومة دليلا علي توثيق صلات المودة بين البلدين، خاصة وأن هذه الوزارة تعلم أن الحكومة الصينية ترمي إلى إنشاء تمثيل سياسي لها في مصر، وقد جري العرف في بلدان الشرق الأقصى علي أن يسبق إيجاد العلاقات السياسية وجود اتفاقاً تجارياً ، وطلب من وزير المالية إعادة النظر في الأمر[١٥]، و تبع ذلك حضور متولي الأعمال الصيني إلى المفوضية الملكية المصرية بلندن طالبا بناء علي تعليمات حكومته ضرورة عقد معاهدة تجارية بين البلدين، علي اعتبار أن عقد معاهدة تجارية مع المملكة المصرية أمر أصبح ضرورياً نظرا للعلاقات التجارية بين البلدين، ومن ثم إذا كان هناك ميل من جانب الحكومة المصرية إلى عقد مثل هذا الاتفاق التجاري يمكن الشروع في الحال في تحضير مواد المعاهدة ، كما طلب متولي الأعمال الصيني في الوقت ذاته من الحكومة المصرية تخفيض الرسوم الباهظة علي واردات الدخان الصيني وقد رفضت الحكومة المصرية هذا الطلب [١٦].

وفيما يبدو أن شكوك وآراء محمد محمود باشا وزير المالية آنذاك في محلها والذي كان يري عدم وجود مبرر لعقد هذا الاتفاق لأن مقدار ما يصل إلى الصين من وجهه نظره مقدار ضئيل، بينما واردات الصين إلى مصر– وأهمها الدخان الصيني– قد بلغت في السنوات الأخيرة مقداراً عظيماً، والظاهر أن الغرض من طلب الحكومة الصينية، وإصرارها علي اتفاق تجاري مع مصر حتي ولو مؤقت؛ هو التفادي من

أحكام الأمر القاضي برفع الرسوم علي الدخان الوارد من البلاد التي لا تربطها بمصر اتفاقيات تجارية، وكان يري أيضا أنه لا مصلحة لمصر في أن تعقد اتفاقاً تكون الفائدة كلها للدولة التي تتعاقد معها[١٧].

ومع إصرار الصين علي عقد اتفاق تجاري مع المملكة المصرية أرسلت وزارة الخارجية وكيلها وزارة الخارجية – شريف صبري باشا في أبريل ١٩٢٧م استعجال آخر بضرورة البت في الاتفاق التجاري المزمع عقده مع المملكة المصرية، فردت الخارجية المصرية بعد التفاوض مع المالية ومحاولة إقناع محمد محمود باشا للمفوضية الملكية المصرية بإنجلترا لإبلاغ جناب القائم بأعمال المفوضية الصينية هناك بأنه لا مانع لدي الحكومة المصرية من عقد اتفاق تجاري مؤقت بين البلدين علي أساس معاملة الدولة الأكثر رعاية ولكن بشرط استثناء الدخان من احكامه، كما أرسلت الخارجية المصرية مشروع الاتفاق التجاري المزمع عقده لوزارة المالية لدراسته، وإبداء وجهة نظرها فيه[١٨] .

عموما بعد اقتناع وزارة المالية بعقد الاتفاق التجاري المؤقت بين مصر والصين بشرط استثناء الدخان الصيني، وذلك حماية لصناعة السجائر المصرية، و تأكيد وزارة الخارجية علي رأي وزارة المالية، ما أن علمت الحكومة الصينية عدم ميل الحكومة المصرية للارتباط بمعاهدة تجارية دائمة مع الصين، حتي قررت بأنه ليس لديها مانع من عقد اتفاق تجاري مؤقت بين البلدين علي أساس الدولة الأكثر رعاية وكذلك ارتضت استثناء الدخان من أحكام هذا الاتفاق[١٩]، وردت الحكومة المصرية – أيضاً– بالقبول بعد قبول الصين لطلبها، حيث جاء في المكاتبة الصادرة عن الخارجية المصرية إلى الوزير الصيني المفوض بلندن؛ أن الحكومة المصرية تقبل تطبيق معاملة الدولة الأكثر رعاية علي جميع الحاصلات، والمصنوعات المنتجة أصلا بالصين، التي تُصدر إلى مصر للاستهلاك، سواء منها، أو تعبر إلى بلاد أخري، وتُطبق أيضا هذه المعاملة بصفة مؤقتة علي الوارد من هذه المنتجات إلى مصر عن طريق بلاد لم تعقد معها مصر اتفاقيات تجارية، وهذه المعاملة تقوم علي شرط المعاملة التامة بالمثل مع

استثناء المعاملة الخاصة بالحاصلات السودانية، التي قد تطبق علي حاصلات بعض البلاد المجاورة بمقتضي اتفاقيات محلية خاصة بها، ويُعمل بهذا الاتفاق بمجرد ابلاغ الحكومة الصينية به، وكذلك يجوز للطرفين المصري الصيني إبطال العمل به بعد إخطار الطرف الآخر قبل ثلاثة شهور من تعطيله، علاوة علي أنه لن يُعمل بهذا الاتفاق المؤقت بعد السادس عشر من فبراير ١٩٣١م[٢٠] .

يتضح أن الاتفاق كان ينتهي العمل به بعد ثلاثة أعوام من عقده أي في عام ١٩٣٠م، فطلب المندوب فوق العادة و الوزير المفوض بلندن من الخارجية المصرية تعديل الاتفاق بين البلدين حيث طلب حذف العبارة الأتية "علي كل حال لن يُعمل بهذا الاتفاق المؤقت بعد السادس عشر من فبراير ١٩٣٠م"، و بعد دراسة الحكومة المصرية الطلب الصيني، أرسلت الخارجية المصرية ردها بأنها تري لا مانع من حذف العبارة سالفة الذكر من الاتفاق التجاري المؤقت، وهكذا يظل الاتفاق معمولاً به لأجل غير مسمي إلى أن يبطله أحد الطرفين المتعاقدين بإخطار يسبق تاريخ الالغاء بثلاثة شهور، وطلب الوزير المصري تأييد حكومة الصين هذا الشرط[٢١] ، وفي السادس والعشرين من فبراير ١٩٣٠م وافقت حكومة الصين علي الشرط المصري المتواضع [٢٢] حيث كان قد تم تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في عام ١٩٢٨م وفي الحادي والثلاثين من يوليو ١٩٣٣م طلب القنصل المصري بمدنية كوبيه Coupe باليابان من الحكومة المصرية ضرورة وجود تمثيل تجاري بين المملكة المصرية والصين قائلا: "أن الحاجة أصبحت ملحة إلى قنصلية مصرية أو مندوب تجاري لمصر بالصين"، واقترح أن تكون مقرها مدينة شنغهايShanghai قائلا: أن "شنغهاي Shanghai هي المكان الطبيعي للقنصلية أو المندوب التجاري فهي أكبر مركز صناعي في الصين وخاصة في القطن و لكونها ميناء يوازي الإسكندرية في الأهمية علي الأقل ". [٢٣]

إضافة إلى ذلك كانت مصر حريصة علي توطيد العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري مع الصين رغم الظروف السياسية التي تمر بها الصين آنذاك، حيث طلبت مصلحة التجارة والصناعة المصرية بوزارة المالية من وزارة الخارجية أن يقوم حضرة

قنصل مصر باليابان بزيارة للصين لمدة شهر حتي يتمكن من دراسة أسواقها، التي قدم عنها تقريرا مبدئيا في الحادي والثلاثين من يوليو ١٩٣٣م، واعتمدت مصلحة التجارة والصناعة في هذا الطلب علي العلاقات التجارية المهمة القابلة للنمو والزيادة والتوثيق، وكذلك علي صادرات مصر إلى الصين التي كانت لاتزال أقل من الواردات الصينية إلى مصر، وجاء هذا الطلب كتمهيد من وجهة نظر مصلحة الصناعة والتجارة لضرورة إيجاد صلات نافعة بين المشتغلين بالتجارة الخارجية بين البلدين خاصة أن مصر في أمَّس الحاجة إلى إيجاد أسواق لتصريف منتجاتها وكانت الصين سوقا كبيراً يحتمل الكثير من المنتجات وتجد فيه مصر مبتغاها[٢٤]، وقد وافقت وزارة الخارجية علي هذا الطلب، وتم تكليف " محمود فوزي" قنصل مصر بالمفوضية الملكية المصرية بمدينة كوبية باليابان، والذي سافر بدوره إلى الصين ووصل شنغهايShanghai في مساء يوم الرابع عشر من نوفمبر ١٩٣٣م[٢٥] .

وفي عام ١٩٣٥م رأي قنصل مصر في مدينة كوبيه Coupe باليابان بأنه آن الأوان لتنشئ مصر تمثيلاً خارجياً بالصين، وطلب ذلك في أكثر من مناسبة من الحكومة المصرية وفي أكثر من خطاب للخارجية المصرية، وخاصة بعد ما اتخذتا الصين واليابان معا قرارا تقر لرفع مفوضيتهما في كل من طوكيو ونانكين إلى سفارتين ابتداء من السابع عشر من مايو ١٩٣٥م، وكذلك انجلترا، والولايات المتحدة الأمريكية، وإيطاليا؛ قرروا مبادلة الصين السفارات، وذكر ممثل المملكة المصرية في كوبيه Coupe بأن أخر هذه الخطابات بتقرير طلب فيه بتمثيل خارجي لمصر بالصين في السادس و العشرين من مايو سنة ١٩٣٤م، لكن لم يصل هذا التمثيل إلى درجة قنصلية أو سفارة إلا خلال أربعينيات القرن العشرين[٢٦].

يتضح للوهلة الأولي مدي إصرار وعزيمة الصينيين فهم لم يتركوا بابا دون طرقُه لإقامة علاقات تجارية مع مصر، بل يمكن القول بأنها عمليات اختراق صيني للأسواق المصرية، وهو ما تحقق لها بالفعل علي المدي البعيد، وكانت البداية مع إصدار الملك مرسوما بالمعاهدة التجارية المؤقتة بين مصر والصين التي عقدت في سنة ١٩٣٠م، بعد حذف العبارة التي كانت تقيد مدتها، وأصبحت ممتدة لأجل غير مسمي،

حيث قرر الملك فؤاد بعد اطلاعه علي المادة (٤٦) من الدستور، وعلي القانون رقم (٢) لسنة ١٩٣٠م ، و كذلك بعد اطلاعه علي أراء وزيرا الخارجية والمالية، وموافقة مجلس الوزراء علي إقامة علاقات تجارية مع الصين، قرر الملك أن يُعمل بالاتفاق التجاري المؤقت بين مصر والصين بالكتابين المتبادلين في الثالث والعشرين من ابريل ١٩٣٠م و الملحق معهما ، وطلب من وزيري الخارجية والمالية تنفيذ هذا المرسوم كل بما يخصه [٢٧]، وقامت الخارجية المصرية بإرسال مرسوم الملك إلى المفوضية المصرية الملكية بلندن لإبلاغ الوزير الصيني المفوض بلندن بموافقة مصر كما تم إبلاغه بأن مصر تقبل تطبيق معاملة الدولة الأكثر امتيازاً[٢٨].

توقفت المباحثات بشأن التبادل التجاري عند إقرار اتفاق التبادل التجاري المؤقت ولأجل غير مسمي، ثم بدأ تفعيل هذا الاتفاق حيث بدأت الصين تطلب عينات من المحاصيل، والمنتجات، والبضائع التي تحتاجها من المملكة المصرية، وكذلك دخلت المنتجات الصينية إلى الأسواق المصرية من أوسع الابواب، وتبقي فقط طلب الصين للتمثيل السياسي داخل مصر خاصة بعد إثارة موضوع إلغاء الشهادات القنصلية التي تُطلب مع كل سلعة قادمة من مصر إلى الصين كما سيتضح.

حرك المياه الراكدة في العلاقات الاقتصادية المصرية الصينة؛ رفع الصين التعريفية الجمركية للمنتجات والسلع الواردة إليها وذلك لتحجيم وجود السلع والمنتجات اليابانية التي انتشرت بشكل ملحوظ في الأسواق الصينية بالطبع تأثرت الصادرات المصرية إلى الصين خاصة القطن ومنتجاته، بل وهناك كتيبين محفوظين بدار الوثائق القومية المصرية باللغتين الصينية والإنجليزية تحت عنوان (customs import tariff of the republic of china) ؛ يتناولان التعريفة الجمركية الصينية والمنتجات التي تشملها التعريفية، و التعديلات، والزيادة في أسعار الرسوم الجمركية، ومراحله [٢٩]. وقد حاولت الحكومة المصرية من خلال قنصليتها بمدينة "كوبية" تخفيض الرسوم الجمركية التي فرضتها الصين علي الواردات إليها في ١٩٣١م ثم رفعت نسبتها مرة أخري في ١٩٣٣م إلى (٥%) وأخبرت القنصلية مصلحة التجارة و الصناعة بهذا[٣٠].

وفي خطوة علي طريق تطور العلاقات الاقتصادية مع الصين، وتسهيل العمليات التجارية طلبت الاخيرة إنشاء تمثيل قنصلي لها بالقطر المصري في خطاب من المفوضية الصينية في لندن، وتحديداً في ابريل ١٩٣٤م -كما سبق ذكره- وفي مايو ١٩٣٥م أبدت الحكومة المصرية ترحيبا بهذا التمثيل، وقد عينت الحكومة الصينية " تشونسومنج Chunsuming " ممثلا للصين، وطلبت تبليغ الحكومة المصرية بذلك(٣١).

وعلي أثر ذلك التطور السياسي وتقرير القنصل المصري بمدينة كوبية باليابان الذي كان مكلف بدراسة الأوضاع في الصين تمهيدا لإقامة علاقات تجارية جادة بين المملكة المصرية والصين إلى مصلحة التجارة والصناعة المصرية، قامت الأخيرة بإرسال عينات من البدل الصيفية، والمصنوعة كليةً من الحرير الطبيعي وملصق عليها الأسعار، وأُرسل معها كافة البيانات اللازمة مع العلم أن هذه الأصناف مصنوعة بمحطة تجارب النسيج التابعة لمصلحة التجارة والصناعة المصرية، وكذلك أعربت المؤسسة أنه يمكن الاتصال بها (٣٢)مباشرة إذا لزم شيئا من هذه العينات (٣٣).

وكذلك قامت مصلحة التجارة والصناعة المصرية بإرسال مجموعة كاملة من عينات القطن المصري إلى إحدى الشركات الصينية وهي شركة "هواسنج" لغزل ونسج القطن (The Isingtao Huasing Cotton Textile Co .Ltd) وكذلك أُرسلت عينات إلى شركة (The Isingtao Sing Textile Co .Ltd) ، وكذلك أُرسل إلى الشركات ذاتها تقرير يحتوي علي معلومات عن القطن المصري، وأنواعه كنوع من العمل علي زيادة تسويق القطن المصري بالصين (٣٤).

بعد حل مشكلة التعريفة الجمركية علي الواردات الصينية ونشطت التجارة بين البلدين خاصة القطن المصري و التبغ الصيني ولاح في الأفق مرة أخري ما يعكر من صفو تلك العلاقات، وهي مشكلة الشهادات القنصلية، التي طرحتها وأعلنتها كمشكلة علي وجه التحديد شركة " إخوان كارفر وشركائهم المحدودة" Carver Brothers & Co Ltd P.O. B. 388 ، التي أدت دورا بارزا في التبادل التجاري بين البلدين،

وتعد أهم الشركات الصينية والموجودة بالمملكة المصرية، وتحديدا بالإسكندرية والتي تعمل في تجارة القطن المصري حيث تقول إدارة الشركة : "أننا بدأنا نبيع القطن إلى الصين والظواهر تدل علي أن النجاح سيكلل هذا المشروع ، ومن الضروري عمل فواتير قنصلية عن كل الشحنات المصدرة، ولما كانت أقرب قنصلية صينية هي القنصلية الصينية في روما، فإننا نضطر إلى طلب فاتورة عن كل شحنة وبعد أن نملأ بياناتها نعيدها إلى قنصلية روما مرة أخري لاعتمادها، وفي هذه الطريقة ضياع للوقت خاصة وأن القنصل لا يصدر إلا فاتورة واحدة في كل مرة، ومن الواضح أن من مصلحة مصر أن تكون إجراءات التصدير إلى الصين بسيطة قدر الامكان، وطلبت الشركة لحل هذه المشكلة أن تسعي الحكومة المصرية إما لتعيين قنصل للصين[٣٥] في مصر أو الحصول علي إلغاء الفواتير القنصلية، معلنة الشركة أن العالم يحتاج للقطن المصري، وكما تري إدارة شركة " إخوان كارفر" أنه ليس في استطاعة زراعة كمية كافية بشرط أن يكون الثمن أعلي إلى حد معقول مقارنة بثمن القطن الأمريكي، والخطر أنه قد ترتفع الأسعار بشكل ملحوظ في الموسم المقبل نظرا لأن محصول القطن المصري لا يكفي لسد جميع الطلبات، وعندئذ قد يبدأ الغزالون في الشكوي من الأسعار المطلوبة"[٣٦].

وبناء عليه حاول مكتب القطن المصري مخاطبة الحكومة المصرية طالبا منها الاعتراف بالحكومة المصرية بالحد الذي يسمح بتمثيلها في مصر، أو النظر في إلغاء الشهادات القنصلية لما فيه فائدة لصالح البلدين مدعماً كلامه وطلبه بإرساله الكتاب الوارد إليه من شركة "إخوان كارفر المحدودة" بالإسكندرية[٣٧]، و اهتمت وزارة الخارجية بالأمر، وقامت بمراسلة وزارة المالية، وتحديدا مكتب القطن المصري وأعربت عن استعدادها لتنفيذ ما طلبه المكتب مؤكدة أن مصر عقدت بالفعل اتفاق تجاري مع الصين من قبل في نوفمبر ١٩٣٠م، وأنها سترسل إلى المفوضية الملكية المصرية بلندن لتتصل بممثل الصين هناك، وتفتح معه حوار حول النظر في إلغاء الشهادات القنصلية تسهيلا للتجارة المصرية، وقد تم ذلك بالفعل[٣٨] .

قام القنصل المصري بالمفوضية الملكية المصرية في لندن بمقابلة وزير الصين المفوض، وشرح له تفاصيل الموضوع، وأهمية زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين، وأخبره أن أفضل حل لتحقيق ذلك من وجهة النظر المصرية هو إلغاء الشهادات القنصلية إذ كان ذلك مقبولاً من وجهة النظر الصينية، غير أن الوزير الصيني المفوض في لندن اعتقد أن هذا الحل لن يكون مقبولاً لدي السلطات الصينية، لأن نظام الشهادات نظام عام طبقته الصين علي كل البلدان التي تعاملت معها، لكن المشكلة نشأت مع مصر تحديدا لأنه لا يوجد تمثيل سياسي فعلي بين البلدين، ولا يُنتظر من السلطات الصينية أن تقبل إحداث استثناء فيه لصالح مصر، وسأله القنصل المصري عن الهدف أو الغرض الأساسي من إصدار تلك الشهادات فأخبره الوزير الصيني المفوض أن هذا الشهادات تثبت المصدر الأصلي للبضائع المتبادلة كما أن لها جانب مادي إذا يتم تحصيل رسوم علي هذه الشهادات(٣٩).

غير أن القنصل المصري طلب أن يوكل أمر إصدار هذه الشهادات إلى هيئة مصرية كالغرفة التجارية أو مصلحة الصناعة والتجارة علي أن تحصل الرسوم فيما بعد عند تقديم تلك الشهادات في إحدى الموانئ الصينية، وقد تقبل الهيئة المصرية تحصيل تلك الرسوم لحساب أقرب قنصلية صينية، وأن لم ترغب السلطات الصينية في تعيين قنصل لها في مصر يتولي إصدار تلك الشهادات، فجاء رد الوزير الصيني المفوض في لندن أنه سيستشير حكومته بالبريد الجوي بشأن تلك الاقتراحات المصرية وخاصة بشأن أن تولي هيئة مصرية بإصدار تلك الشهادات، أو تعين الصين قنصل لها في مصر يتولي إصدارها، أما اقتراح أن تقوم الحكومة الصينية بإلغاء تلك الشهادات؛ فهو يري لا فائدة منه أو من إبلاغ حكومته به لأنها لن تقبل به، وكان من المفترض أن يأتي الرد في غضون شهرين حيث إن المدة التي يستلزمها الرد بالبريد الجوي هي شهران أو ثلاث(٤٠).

وبعد ثلاثة أشهر جاء رد السلطات الصينية أنها قررت تعيين قنصل لها في القاهرة، لتسهيل إصدار الشهادات المذكورة، وإنماء العلاقات بين البلدين وتم إبلاغ ذلك

القرار لوزارة المالية، وديوان الملك وكانت الإجابة بتأييد القرار الصيني بإنشاء تمثيل قنصلي لها بمصر، والترحيب ببدء الإجراءات اللازمة، وإخطار وزارة الداخلية وإدارة المراسم بذلك(٤١).

ثالثا: حجم التبادل التجاري بين المملكة المصرية والصين في عهد أحمد فؤاد.

وعليه فأنه يربط الصين بمصر خلال عهد أحمد فؤاد علاقات تجارية مهمة سواء من حيث كمية هذه التجارة والسلع المتبادلة أو من خلال الشركات والشخصيات التي تدير العلاقات التجارية بين البلدين أو من حيث النمو المرجو للصادرات المصرية إلى الصين.

ومن خلال وثائق الفترة يتبين أن الصين صدرت لمصر أكثر مما استورد منها إذ تم استثناء " القطن المصري " كسلعة تميزت بها المملكة المصرية آنذاك، ولعل السبب في ذلك رجع إلى تقصير من ناحية مصر في الترويج لمنتجاتها في السوق الصينية، وعمل دعاية مناسبة مما كان متاح لها من وسائل خلال تلك الفترة كالتقارير الاخبارية والحكومية والصحف والمنشورات والمطبوعات باللغتين الصينية والإنجليزية، كما كانت تفعل الصين بمصر وغيرها من البلدان، ومما لا شك فيه أن التجارة بين البلدين كانت بحاجة إلى التنظيم والاهتمام أكثر وهي قابلة للنمو الكبير، فهناك منتجات صينية أنسب لحاجة المصريين أكثر من غيرها التي تبيع إياها غير الصين، ولدي مصر الكثير من المحاصيل التي يمكن الترويج لها في الاسواق الصينية، وفرض القطن المصري نفسه علي الأسواق الصينية لما له من سمة طيبة بين الأقطان العالمية من حيث الجودة، والتميز، وقد قضت سمة تقدم في صناعات القطن الصين بزيادة الطلب علي الأقطان الراقية، واستفاد القطن المصري من ذلك، وزادت صادراته أواخر عام ١٩٣٤م زيادة كان يرجو المصريون والعاملين في المفوضية المصرية بزيادتها في المستقبل، وفيما يلي حجم التجارة بين مصر والصين طيلة الخمس سنوات التالية لعقد الاتفاق التجاري الدائم(٤٢).

جدول رقم (١) يوضح حجم التجارة بين مصر والصين ١٩٣٠- ١٩٣٤ م (جنيهاً مصرياً) (٤٣)

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان
١٩٣٠	٣٠٦,٩٥٥	١٠٩,٦١٣	١٩٧,٣٤٢ -
١٩٣١	٢٣٢,٢٧٤	١٨٠,٦٥٢	٥١,٦٣٢ -
١٩٣٢	١٧٢,١٥٧	١٨٠,٣٠٦	٨,٢٤١ +
١٩٣٣	١٥٨,٢٩٣	١٥٢,٨٩٣	٥,٤٠٠ -
١٩٣٤	١٤٢,٥٣٠	٤٠٤,٨٣١	٢٦٢,٣٠١ +

يتضح من الجدول السابق وجود نوع وحجم من التبادل التجاري بين البلدين لا يمكن إنكاره رغم أنه حتي تلك اللحظة لم تكن هناك قنصلية مصرية بالصين، أو قنصلية صينية بالمملكة المصرية، بل إن أهمية التجارة الكائنة آنذاك بينهما تكمن في ما يمكن أن تبلغه تلك التجارة لو نالت نصيبها الوافي من العناية، ونظرا لاتساع السوق الصينية لاستهلاك المنتجات المصرية فضلا عن ضمان الصالح المصري والرعايا المصريين الموجودين في تلك البلاد.

وبناًء علي تلك الاحصائيات رأي القنصل المصري باليابان أن كل تلك الاعتبارات تدعو إلى إعادة النظر في فتح قنصلية في الصين، وكما سبق ذكره وتكرر في أكثر من وثيقة أن شنغهاي Shanghai هي المكان الأكثر مناسبة لإقامة قنصلية مصرية فيها فهي أكبر مركز صناعي في الصين، وبشكل خاص في صناعة القطن، وهناك كثير من البلدان لديها تمثيل خارجي في الصين، فهناك سفارتان وتسع عشر مفوضية وتسع و تسعون قنصلية عامة، ومائة وعشرون قنصلية، وكثير من تلك البلدان لا تربطها علاقات قوية مثل ما لمصر والصين من علاقات مهمة خاصة علي الصعيد التجاري، وعملا بأحكام المادة الأولي من قانون النظام القنصلي الصادر في الخامس من أغسطس سنة ١٩٣٥م قامت وزارة الخارجية برفع الأمر إلى مجلس الوزراء للموافقة علي إنشاء قنصلية في شنغهاي Shanghai تتألف من قنصل من الدرجة الأولي

ومأمور قنصلية وأمين محفوظات، وعن نفقات ذلك، فقد قامت وزارة الخارجية برفعها إلى وزارة المالية حتي اذا اقرتها تقدمت هي بها إلى المجلس للموافقة عليها(٤٤)، وقد وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في التاسع من أبريل سنة ١٩٣٦م علي ما جاء في هذه المذكرة وقد أبلغت وزارتا الخارجية والمالية بهذا القرار(٤٥).

من خلال تطور العلاقات التجارية بين المملكة المصرية والصين خلال فترة البحث تبين أن هناك سلعاً كثيرة كانت مجالاً للتبادل التجاري بين البلدين، ولعل أهم سلعتين تم تبادلهما بين البلدين كانتا القطن، التبغ لذا وقع اختيار الباحث علي هاتين السلعتين لرصد حجم التبادل من خلالهما سواء تجارة أم تصنيع، حيث كان القطن المصري يُصدر إلى الصين، ويصنع منها منتجات (ملابس) ثم يعاد تصديره من الصين إلى مصر مرة أخري، والقول أن يمكن الأمر ذاته يحدث مع التبغ الصيني كما سيأتي ذكره لاحقا.

١- تجارة القطن بين البلدين والشركات العاملة بها

فيما يتعلق بتجارة القطن أدت الشركات الصينية في مصر والعكس دوراً بارزاً في هذه التجارة، فمما لاشك فيه أن الشركات من أهم ملامح العلاقات الاقتصادية التجارية بين أي بلدين فهي حلقة الوصل التجارية بين حكومة الدولتين وفي كثير من الأحيان يتحول ذلك الدور الاقتصادي إلى سياسي فتتخذ حكومات تلك الدول قرارات مصيرية بناء علي تقارير تلك الشركات وخططها، فكثير من الشركات التجارية تؤثر في القرار السياسي للدولة الأم، بل كثير من الأوقات تؤثر تلك الشركات في قرارات الدولة المضيفة طبقا لأهمية تلك الشركات، والقيادات بها، وكذلك طبقا لنوع النشاط التجاري لها.

علي العموم يتضح من خلال وثائق الخارجية المصرية أن هناك مجموعة من الشركات تعاملت مع مصلحة الصناعة والتجارة المصرية حيث طلبت الأولي عينات من منتجات وخامات مصرية، وردت عليها الثانية بما طلبته من عينات، ففي يوليو ١٩٣٤م أرسلت مصلحة التجارة والصناعة المصرية عينات من القطن المصري إلى ثلاث شركات لصناعة وغزل القطن وعشر شركات أخري لتجارته، ومن الواضح أن

تلك الشركات تنوعت جنسيتها فهناك شركات في الصين مملوكة لرجال أعمال مصريين، حيث تم إرسال أربع مجموعات من عينات من القطن إلى ثلاث شركات بعد أن كانوا أربع شركات، ولكن تم حذف شركة الصين الشرقية لتجارة القطن (Eastern China Trading cotton Company)؛ لأنها لم تعد تشتغل بالتجارة العامة، وانتقلت ملكيتها من المصري المذكور (لم توضح الوثائق اسم رجل الأعمال هذا سوي أنه مصري صاحب أعمال أبدي استعداده لتشجيع استيراد القطن المصري إلى الصين) إلى رجل أعمال أجنبي لا يتاجر بالقطن وقد كانت تشمل كل مجموعة من هذه العينات (عينات من القطن الاشموني جديد وجيزة ٧ وسكلاريدس) وكلها جودتها فوق المتوسط، تكونت العينات من (١٢) باله كل باله قيمتها (٥) أرطال[٤٦].

إلى جانب الشركات العاملة في صناعة، وتجارة القطن المصري كان هناك مجموعة من رجال الأعمال الذين كان لهم دور بارز في إدارة العلاقات التجارية المصرية الصينية مثل رجل الأعمال " نافع سباط" و يدير شركة ج. ازاديان j.azadian ، ومن الأعمال المرتبطة به مع مصر تجارة الحرير والتبغ، وإلى جانب ذلك أعلن " نافع سباط" ، و" ج. ازاديان" عن استعدادهما للرد علي أي استعلامات خاصة بالصين ترسل إليهما من الجهات المصرية، وخاصة من الناحية الاقتصادية سيما التي تكون سببا في نمو العلاقات التجارية بين البلدين، وتعهد مستر "نافع سباط" بأن يرسل باستمرار إلى مصلحة التجارة والصناعة إحصاءات التجارة الخارجية للصين التي تصدرها إدارة الجمارك الصينية حيث إن بعض من هذه الإحصاءات تصدر شهريا باللغة الصينية مع ترجمتها إلى اللغة الإنجليزية، وأخري نصف سنوية، ومطبوعات سنوية وأهمها " تقرير التجارة الخارجية الصينية و "إحصاءات ملخصة "، وكذلك " إحصاءات التجارة الخارجية الصينية وهي عبارة عن مجلدين أحدهما خاص بالصادرات والمجلد الآخر خاص بالواردات[٤٧].

وكان لسباط رؤية أو تعليق بشأن سلعتي الحرير والتبغ، ومدي اهتمام واستهلاك مصر بهما؛ بالنسبة للحرير: فـــ دمياط والمنزلة وإدكو تشتري الحرائر الصينية الخشنة (Native)، والحرائر الخشنة أصبح عمرها قصير جدا، لأن الشرانق نفسها

صارت تحل إلى حرائر رفيعة steam filature ، وتشتري شركة مصر لنسج الحرير وحدها الحرائر الرفيعة و لكنها لا تستعمل غير الحرائر البيضاء، أما الحرائر الصفراء أو الحرير المزروع مثل حرير الشانتون shantung Minchew ، فهي من الأنواع الجيدة جدا، وتشتري منها الولايات المتحدة الأمريكية، و فرنسا كميات كبيرة ربما لا تشتري مصر مثلها؛ لأن صناعة التبييض في مصر غير متقدمة كما في تلك الدول، والجدير بالذكر أن هناك أنواع أخري من الحرير الجيدة جدًا تعرف بحرير التوسا (الحرير البري) لا يُستعمل في مصر رغم أنه يُشحن من الصين بكميات كبيرة إلى أمريكا واليابان وأحيانا إلى سوريا(٤٨).

وبالنسبة لتجارة القطن بين مصر فالقنصلية الملكية المصرية بمدينة كوبيه Coupe عملت علي استمرار الاتصال مع الجهات المختصة في الصين التي تعمل في تجارته، وكانت توافي مصلحة التجارة و الصناعة المصرية بما لديها في هذا الصدد، وتعرض الوثيقة أسماء لشركات تم التعامل معها وكذلك أسماء لرجال اعمال ساهموا في تنمية التواصل التجاري المصري الصيني خلال فترة الملكية خاصة بعد التمثيل التجاري بين البلدين(٤٩)، ويمكن تصنيف أهم الشركات التي ترصدها وثائق الخارجية المصرية إلى صنفين ؛ شركات تعمل التصنيع و تعتمد في الأساس علي القطن المصري، وأخري تعمل في تجارة القطن فقط أي استيراد وتصدير القطن وهذه الشركات فيما يتعلق بالشركات لصناعة وغزل القطن (Manufactur) فهي كالاتي(٥٠):

-Wingon textile manufacturing co. , ltd --55 nanking road shanghai , china

- شركة "وينجون" المحدودة لصناعة المنسوجات – ٥٥ طريق نانكينج، شانغهاي، الصين.

-Naigai wata kaisha co. , ltd-- 951 cordon road shanghai , china

- شركة "نايجايواتا كايشا" المحدودة – ٩٥١ طريق كوردون، شانغهاي، الصين.

-Shanghai cotton manufacturing co. , ltd-- 185 Szechuen Road Shanghai , China

- شركة شانغهاي المحدودة لصناعة القطن – ١٨٥ طريق سيشوان، شانغهاي، الصين.

و من الشخصيات المهمة و رجال الأعمال الذين يعملون في تجارة القطن المصري " مستر هايج أسادوريان " Mr . Haig Assadouriaan وهو مصري الجنسية ويعيش في الصين في العنوان The auditorium avenue Joffre and rue albert shanghai (شارع قاعة المؤتمرات، جيفري و رو ألبرت، شنغهاي Shanghai)، ومن الشخصيات التي تعنيهم أمر التجارة بين مصر والصين وقد قابله القنصل المصري باليابان أثناء مروره بشنغهايShanghai ويدير ويساهم في عدة شركات منها :-

The estern china trading company.

شركة شرق الصين التجارية.

The inetroplitan film dis.tributing company.

شركة العاصمة لتوزيع الأفلام.

The D.w cable company.

شركة "دي دبليو" للكابلات.

وعن الشركات الخاصة بتجارة القطن[٥١]التي تعمل في استيراد القطن فقط خاصة من مصر، وقد أُرسلت إليها أيضا عينات من صادرات القطن السالفة الذكر وذلك للتجار فيها فقط وقد كانت هذه الشركات كالآتي[٥٢]:

١ – شركة "أندرسون كلايتون" المحدودة – شارع ٤، شانغهاي، الصين.

1- Andorson Clyton Co. , Ltd - 4 Avenue, Shanghai , China.

٢ – شركة "أوبتورج" المحدودة – ٣٩ شارع إدوارد الخامس، شانغهاي، الصين.

2- Compagnis Optorg Co. , Ltd -39 Avenue Sdward VII Shanghai , China.

٣ – شركة "كيبروك" المحدودة – ٥٠ طريق سيكينج، شانغهاي، الصين.

3- Kibrook Ins Co. , Ltd - 50 Seking Road, Shanghai , China.

٤ – شركة "بورميستر" و شركاه المحدودة – ١٤ طريق موييم، شانغهاي، الصين

4- Puhrmeister & Co. , Ltd - 14 Mueeum Road Shanghai , China.

٥ – شركة "كاواهيكي كايشا" – ٥٥ طريق سيشوان، شانغهاي، الصين.

5- Gasho Kahuahiki Kaisha – 55 Szechuen Road Shanghai , China.

٦ – شركة "جاردين و هايثون" و شركائهما المحدودة – ٢٧ البوند، شانغهاي، الصين.

6- Jardine, Hatheson & Co. , Ltd - 27 The Bund, Shanghai , China.

٧ – شركة "كايوجا ميثابهاي ناثو" المحدودة – ٢٠ طريق موييم، شانغهاي، الصين.

7- Khaoja Mithabhai Nathoo., Co. , Ltd - 20 Mueeum Road Shanghai , China.

٨–"نيبون كينكو كايشا" – ٨ طريق هانكو، شانغهاي، الصين.

8- Nippon Kenkew Kaisha - 8 Hankow Road Shanghai , China.

٩–"تويو هينكوس كايشا" – ٤٩ طريق سيشوان، شانغهاي، الصين.

9- Toyo Henkews Kaisha -- 49 Szechuen Road Shanghai , China.

١٠– شركة "إخوان فولكارت" – ٤ شارع إدوارد الخامس، شانغهاي، الصين.

10- Volkart Bros. Ageneyn - 4 Avenue Edward VII Shanghai , China

لم يكن القطن فقط هو السلعة المتبادلة بين مصر والصين بل كانت هناك منتجات أخري مثل الفوسفات و تتاجر فيها شركة (Eastern China Trading Company)، والصودا الكاوية ويتاجر فيها شركة (J.A Zadian Societie Anonyme,4 Quai Defrance Shanghai China)، والأقمشة المناسبة لملابس الرجال الصيفية والجوارب المصنوعة من القطن المصري، والفانيلات الصوفية والسجاير، وسلع أخري تم إرسالها من الصين إلى مصلحة التجارة والصناعة، وكلها مصنوعة من القطن المصري [٥٣].

٢– تجارة الدخان بين المملكة المصرية والصين خلال الفترة ١٩٢٢– ١٩٣٦م

في الواقع لم تكن تجارة الدخان بين مصر و الصين وليدة عام ١٩٢٢م بداية الملكية في مصر بل إن التبادل التجاري في التبغ ومنتجاته بين مصر والصين يعود إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر خاصة بعد تولي محمد علي حكم البلاد، فقد كانت

هناك صادرات ملحوظة وواضحة بل و تنافس المنتجات أو الدخان الأمريكي في الشرق الأقصى خاصة الصين حيث أخذت في الازدهار بعد الاحتلال البريطاني لمصر في عام ١٨٨٢م فقد كانت المستعمرات البريطانية في الشرق الأقصى –خاصة في الهند – هي ثالث أكبر سوق للدخان المصري، حيث تقع على الطريق التجاري الرئيسي المؤدي إلى الشرق عن طريق قناة السويس، مما يسهل على رجال الأعمال تصدير سجائرهم، وفي الواقع تعود الإشارة الأولى لتصدير الدخان للهند والصين إلى "فافيادس" (Vafiadis) – رجل الأعمال اليوناني بمصر، بالإضافة إلى ذلك، ساعد المسافرون للشرق الأقصى في زيادة المبيعات عند وصولهم(٥٤).

وهكذا عرف الدخان المصري طريقه إلى الشرق الأقصى وأمريكا الشمالية و بلدان أخري من خلال بريطانيا، واستحسن المدخنون الأمريكيون سجائر التبغ الشرقية تدريجياً، على الرغم من ذلك، لم تكن الولايات المتحدة في أي وقت من الأوقات مستورداً كبيراً للسجائر بالرغم من اهتمام بعض الأمريكيون بالسجائر المصرية، و في عام ١٩٠٣م، اعترفت الحكومة المصرية أخيراً بدور السجائر في تعزيز الصادرات المصرية، كما أضافت قسماً خاصاً للسجائر في تقاريرها السنوية عن التجارة الخارجية بعد أن كانت قد فرضت علي الواردات التبغ رسوم جمركية حوالي أربعة شلنات لكل واحد كيلو جرام من التبغ بعد أن كانت الرسوم الجمركية تفرض فقط علي المواد الرئيسة من الواردات هي الأنسجة القطنية والمعادن والحبوب والخشب والفحم من صادرات القطن الخام والحبوب والخضار والسكر (٥٥).

في عام ١٩١٣م، استهلت "آر جيه رينولدز" (R. J. Reynolds) – و هي إحدى الشركات التي تكونت بعد حل الشركة الامريكية للدخان (American Tobacco Company(ATC نتيجة قوانين مكافحة الاحتكار – ماركتها الأولى، وقامت ببيعها في جميع أنحاء العالم، و تحت ضغط المنافسة الشرسة المشتعلة في السوق الأمريكية، سعت الشركة للتفوق، و قد تم اختيار الاسم التجاري (Camel) لينافس الاسم التجاري للشركة الرائدة "ليجيت و مايرز" (Ligget& Myers) "فاطيمة Fatima "، وحاولت

الشركة أيضاً أن تنسب علامتها التجارية بالشرق عن طريق طباعة الأهرامات، وأشجار النخيل، والعمارة الإسلامية على العبوات حتى يمكن ربطها بالسجائر المصرية الشهيرة، و بعد ذلك بسنوات عديدة، عندما تبددت سمعة السجائر المصرية، لايزال أسم (Camel) علامة على أمجاد الماضي و دليل على تأثير السجائر المصرية على الإنتاج و الاستهلاك العالمي للسجائر، وليس فقط علي الصين[٥٦] .

تزايدت الكميات الواردة إلى مصر من التبغ الصيني بشكل لافت للنظر خاصة بعد الحرب العالمية الأولى فاستغلت الحكومة الرسوم الجمركية على التبغ في محاولة منها لضبط إنتاجه، و بدأت الشركات في استيراد كميات كبيرة منه من الشرق الأقصى خاصة من الصين و اليابان؛ للتعويض عن قطع وارداتها من الدولة العثمانية وروسيا، ومثلت تلك الواردات الأنواع الأرخص من التبغ – وهي الأنواع التي تلائم بشكل أفضل القدرة الشرائية المتناقصة للمستهلكين المصريين، وبشكل خاص، وكان التبغ الياباني رخيص بسبب الوزن الخفيف لأوراقه مما يساعد على مضاعفة عدد السجائر المصنوعة من نفس الحمولة، وشجعت الحكومة اليابانية التصدير من هذا النوع من التبغ، كما احتكرت زراعته و استمرت الشركات في استيراد أنواع التبغ الرخيصة حتى بعد نهاية الحرب – و الأمر الذي أعقبه رد فعل عنيف، حيث طالب بعض المستهلكين الحكومة بالسيطرة على الإنتاج وحماية المدخن المصري من تلك الأنواع الضارة من التبغ، وتصدعت الصناعة نفسها من ذلك الأمر، فبينما طالبت شركات السجائر في السوق المصرية بالحصول على مواد رخيصة كشرط لزيادة الإنتاج، عارضت الشركات المعنية بالتصدير استخدام المواد الرخيصة، معللة ذلك بحجة أن التبغ الرخيص يدمر سمعة السجائر المصرية، وهو أحد أسباب اضمحلال التسويق بالخارج[٥٧].

وخلال عهد الملكية استمرت تجارة الدخان بين مصر والصين غير أن الواردات المصرية من التبغ الصيني أخذت تتضاءل تدريجيا كما يتضح من الجدول التالي:

جدول رقم (٢) يوضح حجم الواردات المصرية من التبغ الصيني خلال السنوات ١٩٢٢ -١٩٢٨ م (بالطن) [٥٨]

السنوات	١٩٢٣	١٩٢٤	١٩٢٥	١٩٢٦	١٩٢٧	١٩٢٨
الكمية	٢,٢٤٦,٩	٢,٣١٩,٦	٢,٢٦٢	١,١١٣,٤	٥٨٦,٦	٢٦٩,٧

يلاحظ من الجدول السابق أن انخفاض الكمية المستوردة من التبغ الصيني بداية من سنة١٩٢٧م، و يعود ذلك إلى قرار الحكومة المصرية في مارس عام ١٩٢٦م بزيادة الرسوم الجمركية على التبغ الخام و المعالج المستورد من الدول التي ليس لها اتفاقيات تجارية مع مصر ومن ضمنها مصر، وجاء هذا القرار بناء على عدة أسباب منها شكاوى المستهلكين والضغط من قبل هؤلاء الذين حاولوا إنعاش التصدير والنقص في الدخل العائد من التبغ، وقد عنى هذا القرار زيادة ملحوظة في أسعار التبغ المستورد من الصين واليابان والاتحاد السوفيتي، و بالتالي انخفضت واردات التبغ من تلك الدول، وقد سعت الصين كثيراً لدي الحكومة المصرية لرفع هذه الرسوم ولكن محمد محمود باشا وزير المالية آنذاك رفض تخفيض هذه الرسوم – كما سبق توضيحه– ومع هذا التغير في نظام الرسوم الجمركية، أصبح التبغ التركي أرخص نسبياً، و استعادت واردات التبغ من تركيا مكانتها – و أكثر – قبل الحرب، و يشير هذ إلى نوعا ثانيا من التدخل الحكومي، وهو فرض الضرائب كأداة في توجيه السوق (ليس بالضرورة لصالح الأقل ثراء الذين يمكن أن يستفيدوا من الواردات الرخيصة) من قبل الحكومة التي كانت مستعدة للتدخل طالما لن يدمر ذلك مصالحها المالية[٥٩].

وتدخلت الحكومة المصرية أيضاً في ضبط سوق التبغ من أجل الصالح العام رداً على المخاطر الصحية والخسائر الاقتصادية المصاحبة للاستخدام غير السليم لأنواع التبغ قليلة الجودة و المواد الأخرى التي تقوم الشركات بمزجها مع التبغ لزيادة حجمه، و قد أدت التكاليف المرتفعة للواردات والرسوم المفروضة على التبغ إلى زيادة سعر التبغ الردئ نسبياً حتى قبل الإنتاج، ولذلك استخدمت الشركات أرخص أنواع التبغ المتاحة وقامت بخلطها مع كميات قليلة من التبغ الجيد حتى تحسن من مذاقه، وأدى ذلك

إلى غضب المستهلكين المستمر وشكواهم من الصناعة [٦٠]، وفي عام ١٩٢٨م، بدأت الحكومة المصرية أخيراً في التعامل مع قضية غش التبغ بطريقة قانونية بدلاً من التحكيم الحر، ويكشف الطريق إلى هذا القانون – الذي كان يهدف إلى حظر ذلك النشاط – عن الصعوبات الواجب التعامل معها من أجل سن قوانين أساسية في إطار نظام يخضع للعديد من الضغوط السياسية وأحياناً بعض النزاعات من قبل عدة أطراف، فلابد أن يُصدق القانون من قبل الجمعية المصرية العامة، والمحاكم المختلطة، والمسئولين البريطانيين في مصر، والحكومة البريطانية في لندن قبل تمريره، ولم تكن هذه بظاهرة جديدة فقد أضرت تلك العقبات بعملية وضع القوانين الخاصة بالأمور الاقتصادية مثل حقوق الملكية والعلامات التجارية والتزوير، كما سببت حنقاً مستمراً في نفوس رجال الأعمال والمستهلكين على حد سواء، و لم يكن في يد الحكومة إلا بعض العلاجات الضعيفة، والبطيئة لتلك الأمور في ظل استمرار ازدواجية النظام السياسي (حكم بريطاني مصري مضطرب) و القانوني (محاكم عادية و مختلطة تخضع للامتيازات الأجنبية) [٦١].

و تأخرت الحكومة المصرية أيضاً في التعامل مع التقليد السائد في خلط أوراق الخضروات والفاكهة مع التبغ المصنوع للشيشة لزيادة كمية الدخان بدون تكلفة أعلى، وفي السابع من نوفمبر عام ١٩٣٣م اعترفت الحكومة بهذا الإجراء، و فرضت حد أقصى لنسبة المواد الأخرى المسموح بها في خلط التبغ، كما أصدرت الحكومة قراراً بألا تتجاوز نسبة العسل الأسود في المعسل (أشهر خلطات التبغ المستخدمة في الشيشة) معدل ٢,٥% أو ٢,٥: ١%، وبذلك أظهرت الحكومة عزوفها عن تغيير نظام الرسوم الجمركية على التبغ للقضاء على ذلك الغش في الخلط، و فضلت – بدلاً من ذلك – أن تسن القوانين ضد هذا الإجراء الخاطئ[٦٢].

الجدير بالذكر عند الحديث عن تجارة التبغ بين المملكة المصرية و الصين في عهد أحمد فؤاد الأول لا يمكن المرور دون الإشارة إلى شركة الشركة الشرقية للتبغ الشركة البريطانية الأمريكية للتبغ (BAT) التي أدت دورا بارزا في إدارة

تجارة التبغ بين البلدين، ففي عام ١٩١٩م ورثت (BAT) مصنع في "بودونغ " بمنطقة شنغهايShanghai بالصين من شركة "امبريال توباكو" وتحت إدارة جيمس أوغسطس توماس من روكينجهام أصبح مصنع شنغهاي المصنع الرئيسي للشركة، يتم من خلاله تصنيع كل طلبيات التصدير لفروع الشركة و في جميع أنحاء العالم[٦٣] .

بعد الحرب العالمية الأولى توسعت الشركة البريطانية الأمريكية للتبغ (BAT) في أعقاب السيطرة البريطانية على أجزاء من الشرق الأوسط العثماني – حيث تم إعادة تخطيط تلك الأجزاء طبقاً لنظام الولاية، وكان من السهل نسبياً على الشركة الدخول لهذه الأسواق بعد التخلص من شركة التبغ العثمانية "ريجي" (Ottoman Tobacco Regie) التي سيطرت في السابق على زراعة وإنتاج التبغ في تلك المناطق، و في سبتمبر عام ١٩٢٢ م– و بعد التأكد من وزارة الخارجية أنه تم إلغاء الامتياز الممنوح لشركة "ريجي" – أعادت الشركة البريطانية الأمريكية للتبغ (BAT) افتتاح أحد فروعها في ماسبيرو في فلسطين والذي أُغلق أثناء الحرب، و قام المندوب السامي البريطاني بزيارة المصنع و بحلول أوائل عام ١٩٢٣م زاد إنتاج المصنع إلى أربعة ملايين سيجارة في الشهر، و هيمن المصنع على إنتاج السجائر في هذا البلد، و فيما بعد قامت الشركة البريطانية الأمريكية للتبغ بشراء جمعية التبغ و السجائر الوطنية في حيفا، كما أشترت أيضاً شركة إخوان بادور (Baddour Brothers) بالقدس؛ وبين عامي ١٩٢١م و ١٩٢٢م، حاولت الشركة دون جدوى الحصول على حصة من السوق في العراق[٦٤].

وفي عام ١٩٢٦م أقامت الشركة منافذ بيع في عدن، و زودت شركاتها الفرعية في مصر والسوق المتنامي في شبه الجزيرة العربية، وفي العامين ١٩٢٧م و ١٩٢٨م، وأقامت مصنعين في شرق الأردن، و بداية من عام ١٩٣٠م، حاولت دخول السوق السوري اللبناني، و الذي أصبح مفتوحاً بعد حل شركة "ريجي" (Regie) العثمانية، وهناك واجهت الشركة منافساً قوياً متمثلاً في مجموعة شركات التجارة الباريسية التي سبق لها أن اشترت أصول شركة "ريجي" (Regie)، و أسست بدلاً منها الشركة

اللبنانية السورية للتبغ، و بعد محاولة فاشلة لبناء قاعدة لها في السوق، قامت (BAT) ببيع أعمالها لمنافسها مقابل ٢٨.٥% من أسهمها، وفي عام ١٩٣٥م، تكونت شركة احتكارية للتبغ "ريجي" (Regie) في تلك المنطقة(٦٥).

استمرت الشركة البريطانية الأمريكية للتبغ في الاحتفاظ بالفائدة المالية في "ريجي" (Regie) من خلال أسهمها في واحدة من الشركات الخمسة التي تشكل المجموعة الاحتكارية، و بينما توسعت داخل الأسواق الأخرى في الشرق الأوسط، تنامت أعمالها في مصر، فقد أتبعت الاتجاه الرئيسي في الصناعة وقامت بميكنة مصانعها – و هو الأمر الذي لاقى مقاومة من عمال طي السجائر، ويشير تقرير مجلس تحكيم العمل إلى قيام (BAT) بكسب السلام الصناعي (تفادي النزاعات) من خلال قيامها بدفع نسبة كبيرة من تعويض إنهاء الخدمة لعمال طي السجائر الزائدين عن الحاجة، و أبلت الشركة أيضاً – بمواردها الضخمة – بلاءً حسناً في التعامل مع عملية الميكنة، و في الصراع الحتمي على المستهلكين الذي أندلع فيما بعد، وفي الواقع، استطاعت الشركة أن توسع أعمالها سريعاً في هذه الفترة عن طريق شراء الشركات الأخرى التى كانت تعاني من أزمات مالية، فاستطاعت (BAT) أن تحصل على مصانع "مافريدس" (Mavrides) و "إيكين" (Ipekian) التي تعد رابع أكبر الشركات الأرمينية، كما اشترت أيضاً BAT ٦٥% من شركة "باباثولوجوس" (Papatheologos S. A.) للتبغ والسجائر، وبحلول عام ١٩٢٧، كانت الشركة البريطانية الأمريكية للتبغ تمتلك ستة مصانع مصرية يذهب إنتاجها بشكل أساسي للسوق المحلي، و عليه ساعدت الشركة في زيادة مبيعات السجائر بشكل ملحوظ في مصر(٦٦) .

وقد أدى توسيع الشركة البريطانية الأمريكية للتبغ لأعمالها داخل مصر إلى وضعها في مواجهة مباشرة مع مصنع ماتوسيان Matossian الذي كان مسيطراً على إنتاج السوق المحلي في مرحلة مبكرة، وبالرغم من معاناة "ماتوسيان" من المنافسة، إلا أنه كان شديد البعد عن أن يصبح أحد فروع BAT، و في عشرينات القرن العشرين ركز "ماتوسيان" إنتاجه في أحد المصانع الضخمة في الجيزة، حيث قام

بتعيين أربعة آلاف من العمال و أنتج أكثر من أربعة مليارات سيجارة في السنة، و هو أحد أرباع ما يتم تصديره، و في تلك الفترة، كان يحتوي المصنع على أربعين ماكينة لصنع السجائر تبلغ القدرة الإنتاجية للواحدة منها حوالي ٢٠٠,٠٠٠ سيجارة في اليوم، و طبقاً لأحد التقديرات التقريبية للقدرات الإنتاجية للشركة – مقارنةً بالإنتاج الفعلي – يمكن لها أن تزيد من إنتاجها حوالي الثلث، وتغيرت أيضاً الإدارة في الشركة، حيث توفى "هوفانس ماتوسيان" (Hovhannes Matossian) – الأخ الأكبر من الأخوين الذين أسسا الشركة – عام ١٩٢٧م، فتولى أولاده جاك و جوزيف و فينسنت – الذين كانوا يعملون بالفعل في المصنع – مسئولية إدارة التجارة[٦٧].

وفي يوليو عام ١٩٢٧م، اندمجت الشركتان (BAT) و"ماتوسيان" (Matossian) تحت مظلة "إيسترن" (Eastern)، و قد تم هذا التحالف الاستراتيجي بين (BAT) و "ماتوسيان" (Matossian) بعد وفاة مؤسس الشركة الأخيرة و بزوغ جيل جديد، و كان التحالف مفيد للطرفين حيث ساهم كل منهما بأسهم مختلفة في الشركة الجديدة "إيسترن" (Eastern)، ووجدت BAT فرصتها في محاكاة النجاح الذي تحقق في الصين، فمشاركة شركة محلية رائدة مثل "ماتوسيان" (Matossian) يمكن أن يوازيها الدور الذي قامت به شركة "وينج تاي فو" (Wing Tai Vo). ففي الصين، تولت (BAT) بشكل أساسي مهمة إدارة نهاية خط الإنتاج، واستخدمت العلامات التجارية و أنظمة التوزيع الخاصة بالشركة الصينية لبناء حضور وطنى – كما هو الحال في مصر، و قبل الاندماج، استطاعت "ماتوسيان" (Matossian) أن تضاعف رأس مالها ثلاث مرات من ٢٥,٠٠٠ إلى ٧٥٠,٠٠٠ جنيه، و بالرغم من ذلك، كانت (BAT) – التي كانت تفيض بالموارد في هذه الفترة – هي التي ساهمت في زيادة رأس مال شركة إيسترن" (Eastern) إلى خمسة ملايين جنيه، ويعد هذا أكبر استثمار تحققه أي شركة مساهمة مصرية باستثناء قناة السويس، و قلل هذا الاستثمار من شأن استثمارات رأس المال الأخرى في مصانع السجائر، حيث كان استثمار معظم شركات التبغ الأخرى أقل من مائة ألف من الجنيهات، و يشير ذلك إلى نظرة الشركة البريطانية الأمريكية للتبغ شديدة التفاؤل فيما يتعلق بالنمو المتوقع[٦٨].

وبالرغم من استثمار الشركة البريطانية الأمريكية للتبغ BAT لنصيب الأسد في "إيسترن" (Eastern)، حصلت عائلة "ماتوسيان" (Matossian) علي ٥٠% من الأرباح، و احتفظت عائلة "ماتوسيان" (Matossian) أيضاً بسيطرتها الإدارية علىها، حيث شغل مدير شركة "ماتوسيان" رئيس مجلس الإدارة ب "إيسترن"، و قد قبلت BAT شراكة "ماتوسيان" تحت تلك الشروط السخية لأن عائلة "ماتوسيان" ساهمت في الشركة بمصنعها المتطور – والذي سريعاً ما أصبح مقر الإنتاج الوحيد ل "إيسترن"، و لازال معروفاً حتى اليوم بين العامة باسم "ماتوسيان"، و قد وفرت عائلة "ماتوسيان" أيضاً للشركة الجديدة شبكات توزيع متطورة، و معرفة محلية بالسوق المصرية، و قدرة على التفاوض مع السلطات المصرية والأكثر من ذلك أصبحت الشركة البريطانية الأمريكية للتبغ BAT أكثر وعياً بظهور القومية و إمكانية تأثيرها السلبي على تجارتها، و لذلك سعت إلى مجابهة تلك القضية عن طريق تقليل انخراطها المباشر في تلك الأسواق و الاكتفاء بالعمل من خلال الفروع المحلية، وبينما ضمنت عائلة "ماتوسيان" مكانتها داخل "إيسترن Eastern "، قام البريطانيون سريعاً بشغل معظم المناصب الإدارية الهامة في الشركة، و ساهمت أيضاً الشركة البريطانية الأمريكية للتبغ BAT في "إيسترن" بخبرتها الأجنبية في الإنتاج و إمكانية الوصول لأسواق التبغ الدولية(٦٩).

وبعد الاستحواذ على شركة "ملكونيان" (Melkonian) – ثانى أكبر شركة أرمينية – ومصنع أثينا للسجائر، أصبحت "إيسترن Eastern " تسيطر على تسع شركات بما فيها بعضاً من أكبر الشركات في الصناعة، و بعد الاندماج، سيطرت "إيسترن Eastern " على الإنتاج بشكل كامل لفترة قصيرة، وطبقاً لأحد المصادر، كان "إيسترن Eastern " تتحكم في ٩٠% من سوق السجائر المصرية، و اصبحت مصر في ذلك الوقت رابع أكبر سوق لشركة (BAT) بعد الصين والهند وجزيرة جاوا، و بالرغم من ذلك، بعد سنتين من تأسيس الشركة اعترضت أزمة الكساد الكبرى نجاح "إيسترن Eastern " المبكر في زيادة المبيعات(٧٠).

وفي يونيو عام ١٩٢٩م، قامت الحكومة المصرية – في محاولة منها لدفع الإنتاج المحلي – بتقليل الرسوم المفروضة على التبغ الخام والمعالج، بينما بقيت الرسوم على واردات السجائر كما هي، ونتيجة لذلك، انخفضت واردات "إيسترن Eastern " من السجائر التي تجلبها من بريطانيا، وتضرر أيضاً الإنتاج المحلي للشركة – الذي ربما استفاد من الإصلاح في مسألة الرسوم على التبغ – بسبب تأثير أزمة الكساد الكبرى على القدرة الشرائية للمدخنين المصريين، و في الوقت ذاته، عانت صادرات الشركة بسبب اضمحلال القدرة الشرائية للمستهلكين بالخارج أيضاً، أما بالنسبة لمبيعات "إيسترن Eastern – و التي ارتفعت بشكل ملحوظ في أول سنتين – فقد انخفضت إلى المستوى الذي كانت عليه عام ١٩٢٧م، و ظلت على هذا المستوى حتى بعد تضاؤل تأثير أزمة الكساد الكبرى على الاقتصاد المصري، و نتيجة لذلك، اضطرت "إيسترن Eastern " إلى تقليص إنتاجها عن طريق إغلاق جميع فروعها، و نقل الإنتاج إلى مقر مصنع "ماتوسيان" في القاهرة (الجيزة) و الاقتصاد في شبكات المصنع التوزيعية، و طبقاً للميزانية الداخلية لشركة (BAT)، دفعت الشركة تعويضات ل ١٢.٠٠٠ عامل مصري، و في أواخر عام ١٩٣٦م – بعد الفترة التي اضطرت فيها (BAT) لتمويل أعمال "إيسترن Eastern " بمصر، وبعد سلسلة من نقل الأسهم من "ماتوسيان" إلى (BAT) لتعويض الخسائر – انخفضت أسهم "إيسترن Eastern " من ٥,٠٠٠.٠٠٠ إلى ٢,٠٠٠.٠٠٠ جنيه[٧١].

ويرتبط أيضاً فشل شركة "إيسترن Eastern " في زيادة المبيعات بمحاولتها تغيير ذوق المدخنين من السجائر الشرقية للسجائر البريطانية المصنوعة من تبغ فرجينيا، وكانت تمثل سجائر فرجينيا المخزون التجاري لشركة BAT في الأسواق الأخرى كالصين و الهند، أما في مصر فكان الأمر يختلف حيث يفضل المدخنون التبغ الشرقي، و يصعب عليهم التغيير إلى المذاق الجديد، وقبيل أزمة الكساد الكبرى، أبدى المصريون استعدادهم لتدخين السجائر البريطانية عندما كان سعرها مناسب؛ إلا أن الزيادة في سعر السجائر المستوردة المصنوعة من خلطات فيرجينيا أدت إلى عزوف المستهلكين عنها و العودة إلى تدخين السجائر المحشوة بأنواع التبغ الشرقي، و قد زاد

فشل الشركة في زراعة تبغ فرجينيا محلياً وبسعر أرخص من الموقف سوءا، و في محاولتها اليائسة للترويج لماركات فرجينيا عن طريق إنتاج سجائر خلطات فيرجينيا في مصر – مثل "جولد فليك" (Gold Flake) – حققت الشركة نجاحاً محدوداً، وعلى كل، أثر قرار الشركة بالترويج لاستهلاك تبغ فرجينيا في مصر بالسلب على المبيعات، وعادت الشركة إلى استخدام التبغ الشرقي في مصنوعاتها من السجائر و الذي يأتي من الصين (٧٢).

يتضح مما سبق أن هناك مجموعة الحقائق التي توصلت إليها، وقد تمثلت في الآتي:

– العلاقات بين مصر والصين ليست وليدة عام ١٩٥٦م كما ذكر بعض الكُتاب والمؤرخين المصريين فهي أبعد من ذلك خاصة العلاقات التجارية، التي بدأت علي المستوي الشعبي قبل أن تبدأ بشكل رسمي في عام ١٩٢٢م، فقد كان هناك صينيون في مصر يطالبون حكومتهم بضرورة عقد اتفاقيات تجارية مع المملكة المصرية نظرا للخير الوفير الذي سيعود علي الصين من هذه الاتفاقيات، وهذا إن دل علي شئ فيدل علي عبقرية الشعب الصيني وحبه لوطنه أيا كان مكانه، وكذلك حبه للعمل والإنتاج .

ومن ثم تربط الصين بمصر علاقات تجارية مهمة سواء من حيث كمية هذه التجارة أو من حيث النمو الذي كان مرجو لها خاصة من حيث الصادرات المصرية، رغم أن ما حدث هو العكس فيما بعد حيث توغلت الصين في كل اتجاهات، ومجالات الصناعة في مصر وغيرها، وظلت الصين علي علاقات اقتصاديه وسياسية وثقافية طيبة حتي اليوم.

– ما وصلت إليه الصين اليوم من تقدم صناعي قد أشارت إليه تقارير ووثائق الخارجية المصرية واحصائيات التجارة مع الصين، فكما نص أحد التقارير أن الصين ترتبط بعلاقات تجارية مع مصر مهمة ومع أن حالة الصين الاقتصادية لازالت كبقية أحوال الصين في حاجة إلى الاستقرار والنظام فهذان يزيدان سنة بعد سنة ويزيد معهما خطر الصين كبلاد صناعية وتجارية ويغلب أن تكون النهضة المنتظرة للصين وارتفاع مستوي المعيشة فيها من أكبر الحوادث التي ستشكل الحياة الاقتصادية

والسياسية في المستقبل وهذا يعني مصر بصفة مباشرة من هذه الناحية حيث ضرورة دراسة علاقاتها مع الصين في الوقت الكائن ثم المبادرة بإعداد العدة بالتأهب للمستقبل من هذه الفترة، وما تسفر عنه دراسة تلك الاحصائيات، وكذلك دراسة القنصل المصري باليابان أن الصين تصدر لمصر أكثر مما تستورد(٧٣) .

– يتضح أن التجارة بين مصر والصين في عهد الملك أحمد فؤاد كانت قوية ومتينة، ولكن كانت بحاجة إلى التنظيم و الاهتمام من الجانب المصري أكثر مما هو كائن، فقد كانت قابلة للنمو الكبير بعض النظر عن تقدم الصين وارتفاع مستوي المعيشة بها تدريجيا فهناك منتجات صينية أنسب لحاجة المصريين أكثر من نظرائها التي تبيع إياها غير الصين ولدي مصر الكثير من المحاصيل التي يمكن الترويج لها في الاسواق الصينية، وقد ورد خلال الوثائق أن سلعتي الحرير، والتبغ كمثال للأولي والثانية التي لدينا في مصر ورد مثالها القطن والكتان والأرز والصوف والجلود والمصنوعات الجلدية والعظام، والقرون والأظلاف وبعض الخضر المحفوظة وقشر البرتقال المجفف وصلصة الطماطم وعصير الليمون وعصير البرتقال و السجائر ورمادا الصودا ، والصودا الكاوية.

– أُديرت العلاقات بين المملكة المصرية و الصين خلال فترة الدراسة من خلال المفوضية الملكية المصرية بمدينة كوبيه Coupe باليابان، فلم يكن هناك تمثيل سياسي للصين في مصر إلا بعد عام ١٩٣٣م خاصة بعد مشكلة الشهادات القنصلية للمنتجات المتجه من مصر إلى الصين حيث كان إنشاء قنصلية صينية بمصر أحد الحلول المرشحة لهذه المشكلة التي وافقت عليها الحكومة الصينية

– تشابه الأوضاع السياسية بين البلدين خلال فترة الدراسة باختلاف الأحداث ولكن شهد البلدان فترة اضطرابات سياسية كما سبق إيضاحه، بل أن البلدين تشابه في امتداد النفوذ الأجنبي الذي وصل لحد الاحتلال العسكري كما حدث مع مصر، وتقاسم البلدين التشابه في صاحبة النفوذ الاجنبي وهي بريطانيا التي كانت القوي الدولية العظمي آنذاك.

– مرت العلاقات التجارية بين البلدين بفترات مد وجزر وبأسباب مختلفة ونشأت الكثير من المشكلات مثل التعريفية الجمركية الصينية، ورفض الحكومة المصرية تخفيض الرسوم المفروضة علي التبغ الصيني و منتجاته والشهادات القنصلية خلال سنوات الدراسة لكن العلاقات التجارية طلية عهد الملك أحمد فؤاد الأول لم تنقطع بل أستمرت وأخذت في النمو والتقدم .

– كان هناك تأثير لسياسة الاحتلال البريطاني الاقتصادية في مصر ومحاولاتها لتدمير الصناعة ، اتبعها منذ أن احتل الأراضي المصرية، فقد أثرت علي نوعية الصادرات المصرية المتجه إلى الصين التجارية البريطانية وعلي علاقاتها التجارية بالصين و غيرها فرغم أن بريطانيا أعطت مصر لاستقلال سنة ١٩٢٢م ولكن الواقع أن بريطانيا ظلت هي المتحكمة في كل شيء و ظلت مصر تحت السيطرة الاقتصادية والعسكرية لبريطانيا.

– سيطر التبغ والحرير علي المنتجات المستوردة من الصين إلى مصر، بل إن الشعب تعود علي طعم التبغ الصيني المصنع منه السجائر لم يستطع تغيره ، فقد كانت الصين أحد أكبر المصدرين الرئيسيين للتبغ لمصر ومن ثم أصبحت مصر من كبار المصدرين للسجائر ومن أكبر المستهلكين للتبغ الصيني، واللافت للنظر هو أن صناعة السجائر المصرية لم يطلها الخراب الذي حل بالصناعة علي يد بريطانيا.

– تُعد صناعة السجائر بمصر حالة خاصة من الناحية المحلية، حيث كانت الصناعة في مصر تعتمد في الغالب على معالجة المواد الخام المحلية و تحويلها للمنتج النهائي في أسواق تميز تلك التجارة عن غيرها، و لعل أفضل مثال على ذلك هو صناعة السكر – التي تعد أكبر الصناعات في مصر – حيث تتم معالجة قصب السكر خلال يوم واحد من الحصاد مما يحول دون إمكانية تصديره، وتمتعت بعض الصناعات الناجحة الأخرى بالحماية الطبيعية عن طريق إنتاج الأطعمة القابلة للتلف (كالخبز)، أو السلع التي تلبي الذوق المحلي الخاص (التحف الدينية)، أو البضائع التي يصعب نقلها وخاصة مواد البناء كالإسمنت.

بينما لم تتمتع صناعة السجائر الجديدة بأية حماية طبيعية – كما هو الحال في بعض الصناعات الأخرى – حيث كانت تعتمد على استيراد المواد الخام من الخارج، و بالرغم من ذلك، نجد أنها تمتعت ببعض المزايا اللازمة لتحقيق النجاح المبدئي، فلم تفرض مصر أي نوع من الاحتكار الحكومي على التبغ أو حتى القيود على تصنيعه، مما أتاح لتجار التبغ الانطلاق في تجارتهم، وتصنيع السجائر بدون أية قيود رسمية، ونظراً لأن صناعة السجائر يدوياً داخل الورش الصغيرة تطلبت توافر القليل من رأس المال الأولي، فقد نما الإنتاج تدريجياً بينما باشر صناع التبغ إدارة أعمالهم التجارية القائمة بالفعل، حتي أنه في الفترة قبيل الحرب العالمية الأولى كانت السجائر – باستثناء المنسوجات – هي أهم السلع المصنعة التي تصدرها مصر، و بينما ساعد الطلب لمحلي على التطور المبكر لصناعة السجائر، فقد لعب الطلب الخارجي دوراً محورياً في النمو السريع لتلك الصناعة، ففي الوقت الذي بدأت تظهر فيه الحاجة إلى السجائر في أوروبا و بريطانيا والولايات المتحدة، ازدهرت صناعة السجائر المصرية سريعاً، وفي عصر الاقتصاد العالمي، و كان من السهل على صناع السجائر المصرية تصدير بضائعهم نظراً لموقع مصر المناسب بالنسبة لطرق التجارة الرئيسة.

– احتل القطن بمختلف اصنافه مقدمة قائمة الصادرات المصرية إلى الصين خلال فترة الدراسة، ربما ذلك يعود إلى أن بريطانيا استغلت مصر في الحصول على القطن المصرى ذو النوعية الجيدة جدًا لتغذية مصانع النسيج فى "مانشستر" لإعادة تصدير المنسوجات إلى المصريين ثانية بأسعار مرتفعة ومن أجل ذلك أنشئت بعض المشاريع الزراعية لزيادة مساحة الأراضي المزروعة من القطن مما عمل علي زيادة الانتاج فكان للصين نصيب منه.

–حينما ننظر اليوم إلى المنتجات الصينية ونجد أنها غزت جميع البيوت المصرية بل وجميع البيوت العربية والإسلامية وجميع إنحاء العالم بكافة أنواعها، تصيبنا الدهشة فتقريباً لا يوجد قرية أو مركز في مصر إلا ووصل إليه بائع صيني، حينما تجد أن المنتجات الصينية أصبحت هي المتحكمة في اختيارات معظم المصريين متوسطي الدخل عند الشراء وملازهم الوحيد في ظل ارتفاع الاسعار للمنتجات الأخرى،

وأصبح دافع الشراء لها أقوى من دافع الشراء للمنتج المصري، أغرت المستهلك بسعرها الزهيد، لم تترك تلك المنتجات موضع قدم في السوق المصرية إلا وضعت بصمة عليه، بدءاً من الملابس والأجهزة الكهربائية حتى الدراجات البخارية والسيارات؛ حينما نري كل ذلك ندرك تماما عظمة الشعب وحبه للعمل وكذلك ولعه بالتقليد علاوة علي حبه لوطنه .

– نتيجة لمجموعة من السمات التي تميز بها الشعب الصيني استطاعت الصين بمرور الوقت أن تصنع كل شيء وصدرته إلى المواطن المصري من الفانوس إلى أبي الهول الصيني الذي قامت بعمل نموذج له بالأراضي الصينية، ولولا تدخل السلطات المصرية لحجب أبى الهول الصيني ربما كانت شيدت أيضاً ما يشبه الأهرامات، فقد غزي العالم حتى أن الولايات المتحدة الأمريكية وقفت عاجزة أمامه من حيث المنافسة، وأصبح السوق المصري مليء بالمنتجات الصينية وأصبح المواطن المصري ليس لديه خيار دون أن يتجه إليها فهي رخيصة وذات جودة معقولة تفي بالغرض عند مقارنتها بالصناعات المحلية.

(١) زينب عيسي عبد الرحمن: العلاقات المصرية الصينية ١٩٥٦-١٩٧٠م ، سلسلة تاريخ المصريين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ٢٠١١، ص ٢٩. وانظر أيضا: حنان قنديل: العلاقات المصرية الصينية، مؤتمر العلاقات المصرية – الأسيوية، مركز الدراسات الاسيوية ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٠، ص ١٩٣.

(٢) كوبه أو كوبيه Coupe (باليابانية: 神戸市 = كوبه-شي) هي مدينة في اليابان، تقع معظمها علي الشاطئ في شكل مستطيل بها كثير من الناس مختلفي الملل عاصمة "محافظة هيوغو" وأكبر مدنها، تقع جنوب غربي جزيرة "هونشو" تشتهر بجمالها لروعة منظرها في تأخذ شكل القوس علي الشاطئ، تقع المدينة في منطقة كانساي، وتشكل مدينة رئيسة في منطقة كيهانشين، وقد بدأت المدينة انطلاقتها الاقتصادية عام ١٨٦٨ م ، مع انفتاح التجارة في اليابان على العالم، دمرت بعض أجزاءها أثناء الحرب العالمية الثانية وأُعيد بناؤها بعد ١٩٤٥ م، ثم تعرضت في يناير عام ١٩٩٥ م إلى زلزال عنيف، يعتبر وفقاً لسجل غينيس للأرقام القياسية أكثر الزلازل تكلفة في التاريخ، وقد بلغ عدد ضحاياه ٦٤٣٣ معظمهم من مدينة كوبه عام ٢٠٠٢ م، كانت المدينة إحدى المدن اليابانية التي استضافت فعاليات كأس العالم لكرة القدم. للمزيد انظر: محمد علي باشا: الرحلة اليابانية ١٩٠٩م، تحقيق /علي أحمد كنعان، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت ، ٢٠٠٤، ص ٨٣ -٨٤؛ و غانم علوان جواد الجميلي: جذور نهضة اليابان، مكتبة العبيكان ، الرياض، ٢٠١٤، ص ١٦٢.

(٣) عبد الرحمن الرافعي: في اعقاب الثورة المصرية ثورة ١٩١٩م، الجزء الأول، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٧، ص ص ٨٠-٨١. وانظر أيضا: شوقي عطا الجمل، عبد الله عبد الرازق ابراهيم :تاريخ مصر المعاصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ص ٩-١٢.

(٤) أرشيف وزارة الخارجية المصرية : الأرشيف السري الجديد، المحفظة رقم (٥)، بعنوان مفاوضات إبرام اتفاقية تجارية مع الصين ، بتاريخ ٢٣ يوليو ١٩٢٦م – ٢٣ أكتوبر ١٩٢٧م ، الكود الأرشيفي (٠٠٠٠٤٧- ٠٠٧٨)، الملف رقم ١ – ١/٢٧، مذكرة بخط اليد من السفارة الملكية بواشنطن (القائم بأعمال المفوضية الملكية المصرية – إسماعيل كامل) ،إلى وزارة الخارجية المصرية، سري، بخصوص معاهدة تجارية بين مصر والصين، مؤرخة بـ ١٤ ديسمبر ١٩٢٦م.

(٥) أرشيف وزارة الخارجية المصرية : الأرشيف السري الجديد، المحفظة محفظة رقم (٥٩٩)، بعنوان العلاقات الاقتصادية بين مصر والصين ، الكود الأرشيفي (٠٢٣٢٦٦- ٠٠٧٨)، تقرير من القنصلية الملكية المصرية بلندن إلى وزارة الخارجية المصرية بشأن (تقرير عن الصين من وجهة النظر المصرية – خطاب من المفوضية الصينية بلندن إلى المفوضية الملكية المصرية وبشأن تأييد

الحكومة الصينية طلب الحكومة المصر لأجل تعديل الاتفاق التجاري بين البلدين، مؤرخ بـــ ٢٦ نوفمبر ١٩٣٠م.و انظر أيضا: كرم فرحات: العلاقات المصرية الصينية (ماضيها وحاضرها وآفاق مستقبلها، عين للدراسات والبحوث الانسانية و الاجتماعية ، القاهرة ، ٢٠٠٢، ص ٨٨.

([٦]) أرشيف وزارة الخارجية المصرية : الأرشيف السري الجديد ،محفظة (٥٩٩)، بعنوان العلاقات التجارية بين مصر والصين، جزء أول، الكود الأرشيفي (٠٢٣٢٦٦- ٠٠٧٨) ملف رقم (٣) بعنوان تقرير من مصلحة الصناعة والتجارة إلى القنصلية الملكية المصرية بمدينة كوبية، الوثيقة بعنوان تنمية العلاقات الاقتصادية بين مصر والصين مؤرخ بـــــ ٢١ يوليو ١٩٣٤م .

([٧]) أرشيف وزارة الخارجية المصرية : الأرشيف السري الجديد ،محفظة (٥٩٩)، الوثيقة نفسها.

([٨]) أرشيف وزارة الخارجية المصرية : الأرشيف السري الجديد ،محفظة (٥٩٩)، الوثيقة نفسها.

([٩]) أرشيف وزارة الخارجية المصرية : الأرشيف السري الجديد ،محفظة (٥٩٩)، الوثيقة نفسها.

([١٠]) أرشيف وزارة الخارجية المصرية : الأرشيف السري الجديد، المحفظة رقم (٥٩٩)، مرجع سبق ذكره، الملف رقم (١) ، الملف بعنوان بشأن ما كتبه القنصل باليابان اليوم إلى مصلحة التجارة والصناعة، التقرير مؤرخ بـــــــ تحريرا في أول يناير ١٩٣٤م .

([١١]) أرشيف وزارة الخارجية المصرية : الأرشيف السري الجديد، المحفظة رقم (٥٩٩)، الوثيقة نفسها.

([١٢]) تترك أحوال أي بلد بأثرها علي علاقاتها مع الدول الأخرى؛ فكلما كانت الأوضاع مستقرة داخل الدولة ساعد ذلك علي نمو العلاقات الخارجية في جميع الاتجاهات الاقتصادية، والسياسية، والثقافية والعسكرية، وغيرها، وعن الأوضاع في الصين خلال الفترة ١٩٢٢- ١٩٣٦م يمكن القول بأنه في عام ١٩٢٢م تحديدا كانت بدولة الصين حكومتان، حكومة الصين الشمالية، ومقرها بكين Beijing ، وتشرف علي أربعة أقاليم من أصل ثمانية عشر إقليم، وحكومة الصين الجنوبية، ومقرها في (كانتونCanton)، ولم يكن لها سلطة حقيقية إلا علي إقليمين ، في حين كان هناك اثنا عشر إقليميا لا يتبع أي سلطة، ويتنازعها القواد، مما يدل علي أن الصين كانت في هذا العام في فوضي تامة علاوة علي أن حكومتي الصين كانتا غير مستقرتين

واستطاعت الصين في عام ١٩٢٨م استرجاع وحدتها بفضل نشاط ومجهودات الزعيم الصيني " صن يات صن" الذي أسس حزب "الكومنناتج" بعد أن أعاد النظر في نظرياته السياسية، فقد أراد أن يكون الإشراف علي السياسة بيد الشعب، ولكن السلطة الفعلية كانت في يد الحكومة، ولكنه مات في عام ١٩٢٥م أثر انتهائه من تأسيس الحزب و بعد وفاته خلفه اثنان من المكتب السياسي هما " وانج شانج ديWang Shang D " و "تشانج كاي شيك"-Chiang Kai

shek و استطاع " تشانج كاي شيك Chiang Kai-shek " أن يستولي علي السلطة بمفرده في عام ١٩٢٧م وسيطر علي حكومة الصين الجنوبية، وأخذ يعمل علي توحيد الصين ومقاومة الحركات الانفصالية، وهزيمة حكومة الصين الشمالية عام ١٩٢٨م، وقتل رئيسها " تشانج تسولن" الذي بموته توطدت الوحدة الصينية لصالح حكومة الجنوب والتي سُميت بـ"الحكومة القومية" و أتخذ من نانكين مقراً لها، واستطاع " تشانج كاي شيك Chiang Kai-shek " أن يحقق الوحدة الفعلية للبلاد خاصة بعد أن تزوج من أرملة الزعيم " صن يات صن Sun Yat-sen " ، و قررت الصين من تلك اللحظة إعادة بناء الصين سياسياً، واقتصادياً، وماليا، وعسكريا طيلة الفترة ١٩٢٨-١٩٣٧م

ومن الجدير بالذكر أن خلال تلك الفترة كانت الصين مسرحاً للتنافس الأجنبي بين روسيا وانجلترا، وكانت روسيا تقدم مساعدات مادية وفنية لحكومة الصين بزعامة " صن يات صن Sun Yat-sen " وتؤكد علي التخلي عن المعاهدات الجائرة أي الامتيازات التي حصل عليها الأوربيون ، أما بريطانيا فقد كانت قلقة من مطالب الصين بالحصول علي الاستقلال القومي وإلغاء الامتيازات الأجنبية، حيث إن صرخات الاحتجاج الصينية ضد الانجليز والمظاهرات المستمرة ضد الأجانب إضافة إلى مقاطعة البضائع الانجليزية في شنغهايShanghai ، و كانتون Canton ، وهانكياو Hankiao، كل ذلك دفع الانجليز إلى أن يقفوا موقفا معتدلا نتيجة للظروف الدولية والمصالح البريطانية، ونتيجة لقطع الصين العلاقات مع الاتحاد السوفيتي تنازلت بريطانيا عن عدد من الامتيازات منها الاستقلال الجمركي، وذلك أن بريطانيا كانت ترغب في مساعدة الصين اقتصاديا، وماليا لتحافظ علي دورها المتفوق في الصين، واعترفت اليابان بالتعريفة الجمركية المعدلة، و لكنها عقدت مع الصين اتفاقية ضمنت مصالحها التجارية لمدة ثلاث سنوات ثم تقدمت الصين بطلب إلى الدول الأجنبية لإلغاء الامتيازات وإزالة كل القيود المفروضة علي سيادة الصين في أقرب وقت ممكن، ورفعت الأمر إلى عصبة الأمم ورددت الدول بإلغاء الامتيازات القضائية يبدأ في مطلع ١٩٣٠م وأقرت ذلك عصبة الأمم و بذلك تكون الصين قد حصلت علي انسحاب السلطات الغربية من أراضيها.

ومنذ عام ١٩٣٧م عملت الصين علي إعادة بنائها السياسي والاقتصادي خاصة إبان الحرب العالمية الثانية تقريباً، فمن الناحية السياسية حدث خلاف بين الحكومة الوطنية بزعامة "تشانج كاي شيك Chiang Kai-shek " الذي تدعمه الرأسمالية الغربية، وتساعده الولايات المتحدة الأمريكية وبين الحكومة الشيوعية التي انشقت عام ١٩٤٢م، واستقرت في " يون نان" yan nan" وكانت تتلقي المساعدات العسكرية من روسيا ثم أعلن " ماوتسي تونج Mautsi

Tong " في بكين قيام جمهورية الصين الشيوعية بعد أن وصل الجيش الاحمر إلى " اليانجستي" وبعدها اختفت المقاومة، وتم الاستيلاء علي " نانكينج" و انتهت سيطرة الكومناتج"، وبحلول الخريف كان قد تم تحرير كافة الأراضي عدا التبت، وفر "تشيانج كاي شيك" ممن تبقي من "الكومناتج" إلى جزيرة تايوان "، وعندها أعلن "تونج Tong " أن الشعب الصيني الذي يمثل ربع الجنس البشري قد نهض الآن.

أما عن الأحوال الاقتصادية فقد يعتقد البعض أنه لم تكن هناك نهضة صناعية في الصين وأن تيار التصنيع، وتغيير أسلوب الانتاج لم تشهده الصين قبل ثورة ١٩٤٩م، غير أنه ثبت أن هناك مظاهر الصناعة قبل ثورة ١٩٤٩م التي كانت قائمة على وحدات صغرى أقامها الأجانب قرب الموانئ الكبرى أو وحدات للصناعة الثقيلة أقامها اليابانيون في منشوريا، وقد تعرضت للتدمير، بل أن البعض يعتقد إنه الصين قبل عام ١٩٤٩م كانت بلدا زراعيا تماما، وفي الحرب الكورية دعمت أمريكا اليابان، فرد الاتحاد السوفيتي سابقا بالاستثمار في الصين لإنتاج الأسلحة والآليات الثقيلة، وفي سنوات قليلة تحولت الصين من بلد زراعي بالكامل إلى بلد صناعي، لتتراكم خبرة التصنيع في خمسينيات القرن الماضي وحتى السبعينيات، ولكن للدولة وليس للأفراد. للمزيد انظر: إسماعيل ياغي : تاريخ شرق أسيا الحديث، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٩٩٤، ص ص ١١٥- ١١٨.و انظر أيضا فوزي درويش: الشرق الأقصى الصين و اليابان، ١٨٥٣- ١٩٧٢م، ط٣، وكالة الاهرام للتوزيع، القاهرة ١٩٩٧م ، ص ١٣٧؛ و هيلدا هوخام : تاريخ الصين منذ ما قبل التاريخ حتي القرن العشرين ، ترجمة / أشرف محمد كيلاني ، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، ٢٠٠٢م ، ص ص ٣٥٢- ٣٥٣. و وو بن: الصينيون المعاصرون التقدم نحو المستقبل انطلاقا من الماضي، ترجمة/ عبد العزيز حمدي، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢١٠، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٢، ص ص ٢٠٢ -٢٠٥.

أما عن الأوضاع في مصر ؛ ففي أعقاب إعلان الملكية في مصر، نشط القصر في تنظيم أمور البلاد الداخلية، بدءاً بنظام الوراثة في بيت محمد علي، والذي ينتقل الحكم بموجبه إلى الأمير فاروق و كذلك استعادت وزارة الخارجية المصرية مهامها، التي كان المندوب السامي البريطاني قد استأثر بها، إثر إعلان الحماية على مصر، وأعلن قرار تنظيمها، في الرابع من أغسطس ١٩٢٣م وعُيِّن أول دبلوماسيين مصريين في الخارج في الثامن عشر من سبتمبر ١٩٢٣، وكان القصر يتدخل في أعمال الوزارة، وخاصة تعيين السفراء وأعضاء السلك الدبلوماسي، ولم يعارض الملك أحمد فؤاد الأول صدور الدستور، ولكنه اضطر إلى توقيعه، تحت ضغط الحوادث، وفي أعقاب صدور الدستور، أُفرج عن المعتقلين السياسيين، وصدر قانون الانتخابات، وألغيت الأحكام العرفية، وأجريت

الانتخابات البرلمانية؛ ففاز حزب الوفد بأغلبية كبيرة، وألَّف سعد زغلول الوزارة، وافتتح البرلمان في الخامس عشر من مارس ١٩٢٤م، وبعد وفاة الزعيم "سعد زغلول"، في أغسطس ١٩٢٧م، حل محله "مصطفى النحاس باشا"، وسار على نهج "سعد زغلول" نفسه، مما أدى إلى استمرار الصدام بين الوفد والقصر فاستمرت المفاوضات، ووصلت إلى عقد معاهدة عام ١٩٣٦م.

اهتم أحمد فؤاد بالأحوال الاقتصادية بعد أن اعتلى عرش مصر، وهي دولة ملكية مستقلة، وفقاً لتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م، الذي حسر تدخّل الإنجليز في الشأن الداخلي، واللافت أن أغلب المنشآت :الاقتصادية والثقافية، أُنجزت إبّان إحكام قبضته على السلطة؛ عله يكتسب شعبية من جهة، ويشغل المصريين، من جهة أخرى؛ فضلاً عن حرصه على أن يؤكد لهم، أن للحكم الأوتوقراطي حسناته، على امتعاضهم منه، حيث انشئ بنك مصر، شركة مصر للطيران أُنشئت كذلك هيئة الطيران المدني، عام ١٩٢٤م، واستُحدث مطارا (ألماظة) بالقاهرة و(الدخيلة) بالإسكندرية، وشُقَّت الطرق العظمى إليهما، أضف إلى ذلك إنشاء العديد من الشركات، ولا سيما في مجالات النسيج، والسينما، والملاحة البحرية؛ وكلّها تحمل اسم مصر، وبنك التسليف الزراعي ومدينة بور فؤاد، وتم تقليص أراضي شركة قناة السويس.

ولكن ذلك لا ينفي الوضع الاقتصادي الحرج الذى اوصلت له الإدارة البريطانية في تلك الفترة وما قبلها خاصة في النواحي الاقتصادية حيث عملوا علي تدمير الاقتصاد المصري منذ أول لحظة دخلوا فيها مصر خاصة الصناعة، فلم يخفقوا في ايجاد ولو صناعة واحدة فحسب بل قتل كل ما من شأنه أن يعود ببعض التقدم الصناعي، حتي الزرعة التي كانت قد نمت نموا ملحوظا قبل الاحتلال البريطاني وخاصة القمح و القطن وقصب السكر والتبغ، فكل ما قام به الانجليز في الزراعة هو أن وسع نطاق زراعة أحدي الزراعات السابقة علي حساب الأخرى وحط من شأن البقية الباقية حتي أصبحت لا تذكر.

ومن ثم تأثرت الصناعة كثيرا بوجود الاحتلال الإنجليزي وسياسته الاقتصادية، وتحول السوق المصرى إلى مكان لتسويق الانتاج الصناعي الأوروبي، وبالتالي لم تستطع الحكومة المصرية حماية الصناعة المحلية من خلال العمل على تصدير القطن إلى أوروبا على أن تدفع أوروبا ثمن القطن بواردات صناعية تأتي إلى مصر من انجلترا أو عن طريقها، وفرضت على جميع المنسوجات القطنية ضريبة وقدرها ٨% والتي تعادل الرسوم الجمركية التي تفرض على الواردات من تلك المنسوجات ، مما أدى إلى كساد صناعة غزل القطن ونسجه، وقاومت انجلترا الصناعة الوطنية عندما قاوم المعتمد البريطاني مجموعة من الوطنيين أرادوا إنشاء مصنع للغزل والنسيج في الدلتا، وفرضت الحكومة على السكر المصنوع في مصر ضريبة استهلاك فارتفع سعره، وتساوى مع

السكر المستورد، فرضت على المصنوعات المصرية رسوما قدرها ١,٢٥% مما أدى إلى ارتفاع سعرها في السوق الخارجية فلا تجد مشتري، وتوجيه الفلاحين إلى زراعة القطن بصفة خاصة حتى تستفيد منه المصانع البريطانية، وشراء الناتج كل عام بأسعار معقولة فزاد رخاء الفلاح وضمنت لمصانعها القطن طويل التيلة فأهمل المصريون الصناعة، وكسبت بريطانيا سوقا لمصنوعاتها للمزيد انظر: شوقي عطا الجمل، عبد الله عبد الرازق ابراهيم: مرجع سبق ذكره، ص ص ٩-١٢؛ وأيضا: عبد الخالق لاشين: سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية ١٩١٤-١٩٢٧ ، رسالة دكتوراه (غير منشورة) جامعة عين شمس، القاهرة ، ١٩٧٦، ص ص ٩٤ -٩٥؛ وعبد الرحمن الرافعي: في اعقاب الثورة المصرية ثورة ١٩١٩م، الجزء الأول، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٧، ص ص ٨٠-٨١. وأيضا: سامي أبو النور: دور القصر في الحياة السياسية المصرية ١٩٢٢-١٩٣٦م، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٦، ص ص ٦-٧. واتيودور روذستين: تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطاني و بعده، ترجمة/ علي أحمد شكري، مكتبة الفجالة، ١٩٢٧، ص ٣٨٩ . و جاد طه: معالم من تاريخ مصر الحديث و المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، ص ص ٢١٣- ٢١٤.

([١٣]) أرشيف وزارة الخارجية المصرية : الأرشيف السري الجديد، المحفظة رقم (٥)، مرجع سبق ذكره، الملف رقم ١ – ١/٢٧، مذكرة بخط اليد من السفارة الملكية بواشنطن (القائم بأعمال المفوضية الملكية المصرية – إسماعيل كامل) ، إلى وزارة الخارجية المصرية، سري، بخصوص معاهدة تجارية بين مصر والصين، مؤرخة بـــ ١٤ ديسمبر ١٩٢٦م .

([١٤]) أرشيف وزارة الخارجية المصرية : الأرشيف السري الجديد، المحفظة رقم (٥)، مرجع سبق ذكره، الملف رقم ١ – ١/٢٧، مذكرة من وزارة المالية (الإدارة العمومية) إلى وزارة الخارجية بعنوان " بخصوص المعاهدة التجارية بين جمهورية الصين و بين المملكة المصرية ، ومؤرخة بـــ ٢ فبراير ١٩٢٧م .

([١٥]) أرشيف وزارة الخارجية المصرية : الأرشيف السري الجديد، المحفظة رقم (٥)، مرجع سبق ذكره، الملف رقم ١ – ١/٢٧، خطاب من المفوضية المصرية بلندن إلى وزارة الخارجية المصرية، بعنوان " ترجمة الإشارة البرقية الواردة من مفوضية مصر بلندن (حشمت صدقي)، و مؤرخ بـــ أكتوبر ١٩٢٦م.

([١٦]) أرشيف وزارة الخارجية المصرية : الأرشيف السري الجديد، المحفظة رقم (٥)، بعنوان مفاوضات إبرام اتفاقية تجارية مع الصين ، بتاريخ ٢٣ يوليو ١٩٢٦م – ٢٣ أكتوبر ١٩٢٧م ، الكود الأرشيفي (٠٠٠٠٤٧- ٠٠٧٨)، الملف رقم ١ – ١/٢٧، مذكرة من وزارة المالية (الإدارة

العمومية) إلى وزارة الخارجية بعنوان " بخصوص المعاهدة التجارية بين جمهورية الصين و بين المملكة المصرية ، ومؤرخة بـــ ٢ فبراير ١٩٢٧م.

([١٧]) أرشيف وزارة الخارجية المصرية : الأرشيف السري الجديد، المحفظة رقم (٥)، مرجع سبق ذكره، الملف رقم ١ – ١/٢٧، خطاب من وزارة المالية (الإدارة العمومية) إلى وزارة الخارجية بعنوان " بخصوص الاتفاق التجاري المزعم عقده بين مصر و الصين ، و مؤرخ بـــ ٦ سبتمبر ١٩٢٦م

([١٨]) أرشيف وزارة الخارجية المصرية : الأرشيف السري الجديد، المحفظة رقم (٥)، مرجع سبق ذكره، الملف رقم ١ – ١/٢٧، مذكرة من وزارة الخارجية لوزارة المالية ، بعنوان استعجال الاجابة عن الاتفاق التجاري المزمع عقده بين مصر والصين ، مؤرخة ب ٣٠ ابريل ١٩٢٧م

([١٩]) أرشيف وزارة الخارجية المصرية : الأرشيف السري الجديد، المحفظة رقم (٥)، مرجع سبق ذكره، الملف رقم ١ – ١/٢٧، رد من وزارة الخارجية علي القائم بأعمال المفوضية الملكية في مصر بالولايات المتحدة الأمريكية، بعنوان " بشأن إبرام اتفاق تجاري بين مصر و الصين، ومؤرخ ٢٣ ابريل ١٩٢٧م.

([٢٠]) أرشيف وزارة الخارجية المصرية : الأرشيف السري الجديد، المحفظة رقم (٥)، مرجع سبق ذكره، الملف رقم ١ – ١/٢٧، مكاتبة من وزارة الخارجية المصرية إلى المفوضية الملكية الصينية بلندن و مرفوعة إلى وزير الصين المفوض بلندن ، مؤرخة بـــ ٣٠ ابريل ١٩٢٧م.

([٢١]) أرشيف وزارة الخارجية المصرية : الأرشيف السري الجديد، المحفظة محفظة رقم (٥٩٩)، مرجع سبق ذكره، تقرير من القنصلية الملكية المصرية بلندن إلى وزارة الخارجية المصرية بشأن (تقرير عن الصين من وجهة النظر المصرية) ، خطاب من المفوضية الملكية المصرية بلندن إلى المفوضية الصينية بلندن بشأن تعديل في الاتفاق التجاري المؤقت بين مصر و الصين، بتوقيع حافظ عفيفي، ومؤرخ بـــ ٢٤ نوفمبر ١٩٣٠م.

([٢٢]) أرشيف وزارة الخارجية المصرية : الأرشيف السري الجديد، المحفظة محفظة رقم (٥٩٩)، مرجع سبق ذكره، ، خطاب من القنصلية الملكية المصرية بمدينة كوبية إلى وزارة الخارجية المصرية ، بشأن تمثيل تجاري بين مصر و الصين، مؤرخ بـــ٣١ يوليو ١٩٣٣م.

([٢٣]) أرشيف وزارة الخارجية المصرية : الأرشيف السري الجديد، المحفظة محفظة رقم ٥٩٩، مرجع سبق ذكره، تقرير من القنصلية الملكية المصرية بلندن إلى وزارة الخارجية المصرية بشأن (تقرير عن الصين من وجهة النظر المصرية)، خطاب من المفوضية الملكية المصرية بلندن إلى

المفوضية الصينية بلندن بشأن تعديل في الاتفاق التجاري المؤقت بين مصر و الصين، بتوقيع حافظ عفيفي، ومؤرخ بـــ ٢٤ نوفمبر ١٩٣٠م.

([٢٤]) أرشيف وزارة الخارجية المصرية : الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم (٥٩٩)، مرجع سبق ذكره، ملف رقم (٤٢)، خطاب من مصلحة التجارة والصناعة بوزارة المالية إلى وزارة الخارجية، مؤرخ بتاريخ ٥ أكتوبر ١٩٣٣م.

([٢٥]) أرشيف وزارة الخارجية المصرية : الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم (٥٩٩)، المحفظة نفسها، ملف رقم (٤٢)، خطاب من محمود فوزي القنصل المصري بالمفوضية الملكية بمدينة كوبية باليابان إلى وزارة الخارجية، مؤرخ بتاريخ ٢٨ ديسمبر ١٩٣٣م.

([٢٦]) أرشيف وزارة الخارجية المصرية : الأرشيف السري الجديد، المحفظة رقم (٤٧٧)، خطاب من من وزارة الخارجية المصرية إلى القنصلية الملكية المصرية بمدينة كوبيه الكود الأرشيفي (٠٢١٤١٢- ٠٠٧٨)، الملف رقم (٩)، بعنوان مفاوضات لإنشاء تمثيل قنصلي مصري بالصين، ومؤرخ بتاريخ ١٨ مايو ١٩٣٥م.

([٢٧]) أرشيف وزارة الخارجية المصرية : الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم (٥٩٩)، مرجع سبق ذكره، تقرير من القنصلية الملكية المصرية بلندن إلى وزارة الخارجية المصرية بشأن (تقرير عن الصين من وجهة النظر المصرية – واستعجال الاجابة علي كتاب الوزارة رقم ٢٥ ليوليو١٩٣٤م ومؤرخ بتاريخ ١٦ اغسطس ١٩٣٤م .

([٢٨]) أرشيف وزارة الخارجية المصرية : الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم (٥٩٩)، الوثيقة نفسها

([٢٩]) أرشيف وزارة الخارجية المصرية : الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم (٢٨٥)، بعنوان التعريفية الجمركية الصينية ، الكود الأرشيفي (٠٠٦٢٠٦- ٠٠٧٨) ، خطاب من المفوضية الملكية المصرية بلندن الوزير المفوض "حافظ عفيفي" إلى وزارة الخارجية المصرية بشأن التعريفية الجمركية الصينية ومؤرخ بتاريخ ١٠ يوليو ١٩٣١م ، وكذلك بالمحفظة نفسها خطاب من القنصلية المصرية بمدينة كوبية إلى الخارجية المصرية بشأن الزيادة الجديدة في الرسوم الجمركية بالصين ومؤرخ الخطاب بتاريخ ٢٦ مايو ١٩٣٣م، و أيضا ضمن محتويات المحفظة نفسها كتيبان باللغة الصينية و الانجليزية بشأن التعريفية الجمركية الصينية أحدهما يعود لعام ١٩٣١م و الاخر بشأن الزيادة الجديدة بالرسوم الجمركية و يعود تاريخي لعام ١٩٣٣م

([٣٠]) أرشيف وزارة الخارجية المصرية: الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم (٥٩٩)، مرجع سبق ذكره، خطاب من القنصلية الملكية المصرية بمدينة كوبية باليابان إلى وزارة الخارجية، ملف رقم (٢٥)، الملف بعنوان " بشأن الرسوم الجمركية الإضافية بالصين، مؤرخ بـــ ٢٧ يونيو ١٩٣٤م.

(٣١) أرشيف وزارة الخارجية المصرية: الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم (٤٤٣)، المحفظة بعنوان " شهادات أصل البضائع المتبادلة مع الصين الكود الأرشيفي (٠١٠٦٦٣ - ٠٠٧٨)، ملف رقم (١٣)، خطاب من مفوضية مصر بلندن إلى الخارجية المصرية، بعنوان إنشاء قنصلية صينية بالقاهرة، ومؤرخ بـ ٢٤ مايو ١٩٣٥م.

(٣٢) وعلي الوثيقة من اليسار رقم تلفون المصلحة وهو (٨٥١٨١) و بجواره " قسم المخابرات التجارية.

(٣٣) أرشيف وزارة الخارجية المصرية: الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم (٥٩٩)، مرجع سبق ذكره، ملف رقم (٤٢)، خطاب من مصلحة التجارة والصناعة، قسم المخابرات التجارية إلى وزارة الخارجية، الملف بعنوان "عينات أقمشة البدل الصيفية، عينات حرير" مؤرخ بـ ٦ أغسطس ١٩٣٤م.

(٣٤) أرشيف وزارة الخارجية المصرية : الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم (٤٥٢)، المحفظة بعنوان " بيع القطن المصري بالصين، ملف رقم (٢)، الكود الأرشيفي (٠١٠٧٦٦ - ٠٠٧٨)، ملف رقم (١٣)، مذكرة مصلحة التجارة و الصناعة إلى وزارة الخارجية، الملف بعنوان رد علي خطاب القنصل بمدينة كوبية، مؤرخ بـ ٢٩ سبتمبر ١٩٣٤م وانظر أيضا: أرشيف وزارة الخارجية المصرية : الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم (٤٥٢)، المحفظة بعنوان " بيع القطن المصري بالصين، ملف رقم (٢)، الكود الأرشيفي (٠١٠٧٦٦ - ٠٠٧٨)، ملف رقم (٢)، خطاب من وزارة الخارجية المصرية إلى القنصلية المصرية بمدينة كوبية ، بشأن طلب معلومات عن القطن المصري و أنواعه ، مؤرخ بـ ٢٩ سبتمبر ١٩٣٤م.

(٣٥) وقد وافقت مصر علي تبادل التمثيل الدبلوماسي مع الصين عام ١٩٤٣م، أي خلال الحرب العالمية الثانية ظروف الحرب التي شملت الطرفين لم تتيح لهم الفرصة لترجمة هذا التبادل السياسي بينهما الا في اعقاب الحرب، وكان أول ما فعله وزير الخارجية أحمد لطفي السيد أصدر قرار بتجديد اختصاص القنصلية الملكية المصرية العامة في الصين بنانكنيج في ١٨ مايو ١٩٤٦م وذلك نظرا لأن مجلس الوزراء كان قد أصدر قراره في ١٣ يوليو ١٩٤٣م بالموافقة علي انشاء قنصلية مصرية عامة في الصين ثم صدر قرار وزاري في ٢٧ نوفمبر من العام ذاته وفقا لرغبة حكومة الصين يجعل مقر هذه القنصلية العامة في شونكنيج كوضع مؤقت ويتناول أراضي مقاطعتي "شونكنيج" و "زيشوان" والمعروف أن اليابان عندما أحتلت الصين اضطرت الاخيرة إلى تغيير عاصمتها مؤقتا إل أن هزمت الأولي في الحرب مثل مصر في الصين رجل واحد من رجال الخارجية في الفترة المحصورة بين عامي ١٩٤٦ – ١٩٤٩م هو " إلياس إسماعيل بك " مندوبا فوق العادة ووزير مفوضا من الدرجة الثانية و تضافر مع هذا المنصب أيضا منصب القنصل العام في نانكينج ثم رُقي إلى وزير مفوض من الدرجة الأولي ثم وزير درجة أولي بلقب سفير لمصر لدي حكومة

الجمهورية الصينية ولكن تسببت الأوضاع الداخلية في الصين في التأثير علي التمثيل الدبلوماسي لمصر معها

وعندما اندلعت الحرب الأهلية الصينية في ١٩٤٦م بقيادة " ماوتسي تونج" ضد حكومة " تشانج كاي شيك" استمرت حتي بدأ الحزب الشيوعي الصيني وقواته المسلحة يجني ثمار هذه الحرب في عام ١٩٤٩م ومع نهاية العام بدأ كاي شيك يستعد للرحيل عن بلاده و اللجوء إلى " فرموزا"، حتي هذه اللحظة يبدو الوضع في الصين أمراً داخليا بحتاً غير مرتبط بمصر، و لكن بدأت أثار الحرب الأهلية الصينية تنال من " بطرس أبادير " الملحق بالسفارة المصرية بنانكينج ، بدأ الأمر يتعلق بتمثيلها السياسي أيضا، فقد قامت جماعة من الصين بالاعتداء علي الملحق المصري فأصابوه بعدة طعنات في البطن و الظهر ونقل علي أثرها إلى المستشفى للعلاج، وصرحت الدوائر الرسمية بالخارجية المصرية آنذاك بأنه لا يمكن الاحتجاج لدي حكومة الصين الشيوعية ضد هذا الحادث لأن الحكومة المصرية لم تعترف بها في ذلك الوقت وبالتالي لم يكن لـــ " بطرس أبادير " أي صفة أو أي امتيازات دبلوماسية، ترتب علي ذلك أن عينت الخارجية المصرية " إلياس اسماعيل بك" سفير مصر في الصين سفيراً لدي حكومة ايران كما تم اغلاق السفارة المصرية في نانكينج، و رجحت أحد المصادر أن الخطوة الأخيرة تمت تحت ضغط الولايات المتحدة الأمريكية، التي أعلنت عام ١٩٥٠مسئوليتها عن حماية أمن الصين الوطنية .

ولما كانت بريطانيا اعترفت بحكومة الصين الشيوعية فقد رأت الإدارة السياسية بالخارجية أن تعهد الحكومة المصرية إلى الحكومة البريطانية برعاية مصالح مصر وهي لم تتعد المحافظة علي دار السفارة الملكية ومكاتبها وما بها من متعلقات ، ويبدو أن عدم اعتراف مصر بحكومة الصين الشيوعية شجع حكومة الصين الوطنية علي التقدم لمصر بطلب رعاية مصالح الصينين والمقيمين في النمسا بعد أن تقرر اغلاق مفوضية الصين الوطنية بهما، وعلي الرغم من استمرار اعترافها بحكومة الصين الشيوعية إلا انها رأت أن القيام برعاية مصالح الصين الوطنية في النمسا يخرج بها عن دائرة الحياد التي تلزمها وتدفع بها إلى موقف محرج يصعب عليها في المستقبل الخروج منه للمزيد انظر:

- وثائق قصر عابدين: وزارة الخارجية، مذكرة من المفوضية الملكية المصرية بطوكيو(مدير إدارة الشئون السياسية) إلى إدارة المراسم إلياس إسماعيل بك " مندوبا فوق العادة ووزير مفوضا من الدرجة الثانية، وثيقة رقم (١٥)، مؤرخة بـــ٧ مايو ١٩٤٦م. وانظر أيضا: وثائق قصر عابدين، ملف رقم (٥٠٨٢)، الجزء الثامن، وزارة الخارجية ، النشرة السرية الاسبوعية، العدد ١٢ سنة ١٩٤٣م، وأيضا : مضابط مجلس النواب، الجلسة الثالثة ، يوم ٢٩/ ١١/١٩٤٣م، تمثيل مصر في الصين والبرازيل ، ص ٤١-٤٥.و انظر أيضا: جريدة الوقائع المصرية: ، أمر ملكي رقم (٢٥)

بتاريخ ١١-أبريل -١٩٤٦م ، وأيضا أمر ملكي رقم (٤٠) صادر بتاريخ ١٧ يونيو - ١٩٤٦م، أيضا أمر ملكي رقم (٢٦) صادر بتاريخ ٢١ أغسطس ١٩٤٧م. وأيضا: وثائق الخارجية المصرية :الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم (١٣٣٨) ملف رقم ٥٤/٧/٣١، برقية من المفوضية الملكية المصرية بنانكين إلى الخارجية المصرية ، بشأن بيع القطن المصري في الصين، مؤرخة بتاريخ ٢٩ مارس ١٩٤٧م، وأيضا: جريدة الوقائع المصرية، عدد ١٤٨، إصدار يوم ٢٤ نوفمبر ١٩٤٩. وأيضا: وثائق قصر عابدين: ملفات وزارة الخارجية، ملف رقم ٧١٢٠، بعنوان العلاقات بين مصر والصين، مذكرة من عبد الرحمن حقي إلى الخارجية المصرية، مؤرخة بتاريخ ١٩٥٠/٤/٥م، وعليها تأشيرة محمد صلاح الدين بتاريخ ١٩٥٠/٤/٦م و كذلك موقعة بتأشيرة الملك بعدم موافقتهما علي الاضطلاع بهمام مفوضية الصين في النمسا وانظر أيضا: صفاء شاكر: الخارجية المصرية(١٩٣٧- ١٩٥٣م) ، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢١٣- ٢١٤.

(٣٦) أرشيف وزارة الخارجية المصرية: الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم (٤٤٣)، المحفظة بعنوان " شهادات أصل البضائع المتبادلة مع الصين،، ملف رقم (٢)، الكود الأرشيفي (٠١٠٦٦٣ - ٠٠٧٨)، ملف رقم (١٣)، خطاب من شركة اخوان كارفر وشركائهم المحدودة بالقاهرة إلى عبد الوهاب باشا بالإسكندرية، والخطاب ترجمة لخطاب باللغة الانجليزية، مؤرخ بـــ ١١ابريل ١٩٣٤م.

(٣٧) أرشيف وزارة الخارجية المصرية: الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم (٤٤٣)، المحفظة بعنوان " شهادات أصل البضائع المتبادلة مع الصين، ملف رقم (٢)، الكود الأرشيفي (٠١٠٦٦٣ - ٠٠٧٨)، ملف رقم (١٣)، خطاب من مكتب القطن المصري بوزارة المالية إلى وزارة الخارجية مؤرخ بـــ ١٧ إبريل ١٩٣٤م.

(٣٨) أرشيف وزارة الخارجية المصرية : الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم (٤٤٣)، المحفظة بعنوان " شهادات أصل البضائع المتبادلة مع الصين،، ملف رقم (٢)، الكود الأرشيفي (٠١٠٦٦٣ - ٠٠٧٨)، ملف رقم (١٣)، خطاب من وزارة الخارجية إلى مكتب القطن المصري بوزارة المالية، بشأن الاعتراف بحكومة الصين مؤرخ بـــ أول مايو ١٩٣٤م ، وأيضا : المحفظة نفسها : خطاب من وزارة الخارجية المصرية إلى المفوضية الملكية بلندن، بعنوان " بشأن إلغاء الشهادات القنصلية بين مصر والصين" ، مؤرخ بـــ أول مايو ١٩٣٤م.

(٣٩) أرشيف وزارة الخارجية المصرية: الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم (٤٤٣)، المحفظة بعنوان " شهادات أصل البضائع المتبادلة مع الصين، ملف رقم (٢)، الكود الأرشيفي (٠١٠٦٦٣ - ٠٠٧٨)، ملف رقم (١٣)، خطاب من المفوضية الملكية بلندن إلى وزير الخارجية، بشأن إلغاء

الشهادات القنصلية التي تطلبها السلطات الصينية عند استيراد القطن المصري" مؤرخ ـــــ ٣ مايو ١٩٣٤م.

([٤٠]) أرشيف وزارة الخارجية المصرية: الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم (٤٤٣)، الوثيقة نفسها.

([٤١]) أرشيف وزارة الخارجية المصرية: الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم (٤٤٥)، المحفظة بعنوان " العلاقات الاقتصادية بين مصر والصين، ملف رقم (١)، الكود الأرشيفي (٠١٠٦٦٣ – ٠٠٧٨)، ملف رقم (١٣)، مذكرة مرفوعة من وزارة الخارجية إلى مجلس الوزراء بشأن التبادل التجاري بين مصر و الصين ، مؤرخة بتاريخ ٤إبريل ١٩٣٦م

([٤٢]) أرشيف وزارة الخارجية المصرية: الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم (٤٤٥)، الوثيقة نفسها.

([٤٣]) أرشيف وزارة الخارجية المصرية: الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم (٤٤٥)، الوثيقة نفسها

([٤٤]) أرشيف وزارة الخارجية المصرية: الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم (٤٤٥)، الوثيقة نفسها.

([٤٥]) أرشيف وزارة الخارجية المصرية : الأرشيف السري الجديد، المحفظة نفسها، الوثيقة نفسها، قرار مرفوع إلى وزارة الخارجية بتوقيع من رئيس مجلس الوزراء، و مؤرخ بـــ ٩ أبريل سنة ١٩٣٦م.

([٤٦]) أرشيف وزارة الخارجية المصرية : الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم (٥٩٩)، مرجع سبق ذكره، ملف رقم (٤٢)، وثيقة رقم (١٢)، تقرير عن العلاقات التجارية بين مصر والصين من القنصل المصري بمدينة كوبيه باليابان إلى مصلحة التجارة و الصناعة المصري ، مؤرخ بـــ ١٦ أغسطس ١٩٣٣م.

([٤٧]) أرشيف وزارة الخارجية المصرية : الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم (٥٩٩)، الوثيقة نفسها.

([٤٨]) أرشيف وزارة الخارجية المصرية : الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم (٥٩٩)، الوثيقة نفسها.

([٤٩]) أرشيف وزارة الخارجية المصرية : الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم (٥٩٩)، مرجع سبق ذكره، ملف رقم (٤٢)، خطاب من القنصلية الملكية المصرية بمدينة كوبية إلى وزارة الخارجية ، بشأن تنمية العلاقات الاقتصادية المصرية الصينية مؤرخ بـــ ١ سبتمبر ١٩٣٤م ، و انظر أيضا

المحفظة نفسها : مذكرة من مصلحة التجارة والصناعة إلى وزارة الخارجية، بشأن صورة مما أرسل إلى القنصلية الملكية بمدينة كوبيه، ومؤرخة بـــ ٢١ يوليو ١٩٣٤م. وأيضا: المحفظة نفسها: خطاب وزارة الزراعة إلى مصلحة التجارة والصناعة، بشأن عينات من القطن مؤرخ بـــ٢٠ يونيو ١٩٣٤م

(٥٠) أرشيف وزارة الخارجية المصرية : الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم (٥٩٩)، المحفظة بعنوان " العلاقات التجارية بين مصر و الصين جزء أول، الكود الأرشيفي (٠٢٣٢٦٦ - ٠٠٧٨)، ملف رقم (٤٣)، مرجع سبق ذكره ، و انظر أيضا المحفظة نفسها : مذكرة من مصلحة التجارة و الصناعة إلى وزارة الخارجية، بشأن صورة مما أرسل إلى القنصلية الملكية بمدينة كوبيه، ومؤرخة بـــ ٢١ يوليو ١٩٣٤م. وأيضا: المحفظة نفسها: خطاب وزارة الزراعة إلى مصلحة التجارة والصناعة، بشأن عينات من القطن مؤرخ بـــ٢٠ يونيو ١٩٣٤م

(٥١) ملحوظة مهمة: الشركات الواردة خلال صفحات البحث جميعها مكتوبة في وثائق وزارة الخارجية المصرية باللغة الانجليزية ، أما الأسماء باللغة العربية فهي من تعريب الباحث.

(٥٢) أرشيف وزارة الخارجية المصرية : الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم (٥٩٩)، مرجع سبق ذكره، ملف رقم (٤٣)، خطاب من القنصلية الملكية المصرية بمدينة كوبية إلى وزارة الخارجية ، بشأن تنمية العلاقات الاقتصادية المصرية الصينية مؤرخ بـــ ١ سبتمبر ١٩٣٤م ، وانظر أيضا: المحفظة نفسها : مذكرة من مصلحة التجارة و الصناعة إلى وزارة الخارجية، بشأن صورة مما أرسل إلى القنصلية الملكية بمدينة كوبيه، ومؤرخة بـــ ٢١ يوليو ١٩٣٤م. وأيضا: المحفظة نفسها: خطاب وزارة الزراعة إلى مصلحة التجارة والصناعة، بشأن عينات من القطن مؤرخ بـــ٢٠ يونيو ١٩٣٤م.

(٥٣) أرشيف وزارة الخارجية المصرية : الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم (٥٩٩)، مرجع سبق ذكره، ملف رقم (٤٣)، وثيقة رقم (١٢)، بعنوان عينات أرسلتها القنصلية علي حدا مؤرخ بـــ ١٦ أغسطس ١٩٣٣م.

(54) E. W. Kemmerer; The Fiscal System of Egypt, Publications of the American Economic Association, 3rd Series, Vol. 1, No. 3,Essays in Colonial Finance by Members of the American Economic Association, American Economic Association, Aug., 1900, p 209.

(55) Relli Shechter; Smoking, Culture, And Economy, In The Middle East, The Egyptian Tobacco Market 1850- 2000, I.B.Tauris & Co Ltd, London, 2006, PP 67-69. And see also;

E. W. Kemmerer; Op.cit, p 210.

(56) Relli Shechter; Reading Advertisements in a Colonial/Development Context: Cigarette Advertising and Identity Politics in Egypt, c1919-1939 , Journal of Social History, Vol. 39, No. 2, Kith and Kin: Interpersonal Relationships and Cultural Practices, Oxford University Press, Winter, 2005, p 487.

(57) Relli Shechter; Smoking, Culture, And Economy, In The Middle East, The Egyptian Tobacco Market 1850- 2000, Op.cit, P 78-79. And See Also; Howard Cox : "British American Tobacco Company". In Linsun CHENG . Berkshire Encyclopedia Of China .Berkshire Publishing Group, 2009. Pp. 208–209. And See Also; Howard Cox ,China: The Evolution Of BAT's Cigarette Distribution Network, 1902-41 " Business History, 1997 , Pp 30-64.

(58) Relli Shechter; Smoking, Culture, And Economy, In The Middle East, The Egyptian Tobacco Market 1850- 2000, Op.cit, PP 67-69. And see also; E. W. Kemmerer; Op.cit, p 278.

(٥٩) أرشيف وزارة الخارجية المصرية : الأرشيف السري الجديد، المحفظة رقم (٥)، مرجع سبق ذكره، الملف رقم ١ – ١/٢٧، مذكرة من وزارة الخارجية لوزارة المالية ، بعنوان استعجال الاجابة عن الاتفاق التجاري المزمع عقده بين مصر والصين ، مؤرخة ب ٣٠ ابريل ١٩٢٧م

(٦٠) ففي يوليو عام ١٨٩٦م، كان هناك ادعاء في الصحافة يفيد بأن التبغ الذي ينتجه مصنع "ماتوسيان" (Matossian) ضاراً على المدخنين، و على ذلك، قامتا وزارتي الصحة والداخلية بفتح التحقيق في الأمر، و أجبرت "ماتوسيان" على رفع جودة التبغ الذي ينتجه. للمزيد انظر:

Shechter; Selling Luxury: The Rise of the Egyptian Cigarette and - Relli the Transformation of the Egyptian Tobacco Market, 1850-1914, Op.cit, p 68.

(61) Relli Shechter; Reading Advertisements in a Colonial/Development Context: Cigarette Advertising and Identity Politics in Egypt, c1919-1939, Op.cit Op.cit, p484.

(62) Mr. Hossam Abou-Youssef; The Egyptian Experience with Tobacco Earmarking, World Health Organization, 2002, p 3. And see also; Relli Shechter; Smoking, Culture, And Economy, In The Middle East, The Egyptian Tobacco Market 1850- 2000, Op.cit, Pp 72-79. And See Also, Howard Cox: "British American Tobacco Company". In Linsun CHENG . Berkshire Encyclopedia Of China, Op.cit, Pp. 208–209. And See Also; Howard Cox , China: The Evolution Of BAT's Cigarette Distribution Network, 1902-41 " Business History, Op.cit , Pp 60-64.

(63)Relli Shechter; Smoking, Culture, And Economy, In The Middle East, The Egyptian Tobacco Market 1850- 2000, Op.cit, Pp 93-94. And see also Howard Cox : "British American Tobacco Company". In Linsun Cheng . Berkshire Encyclopedia Of China Op.cit Pp. 208–209. And See Also;

Howard Cox ,China: The Evolution Of BAT's Cigarette Distribution Network, 1902-41 " Business History, Op.cit, Pp 30-34.

(64) Relli Shechter; Smoking, Culture, And Economy, In The Middle East, The Egyptian Tobacco Market 1850- 2000, Op.cit, Pp 72-79.

(65) Ibid, P 73.

(66) Ibid, P 76.

(67) Relli Shechter; Reading Advertisements in a Colonial/Development Context: Cigarette Advertising and Identity Politics in Egypt, c1919-1939, Op.cit, p486.

(68) Howard Cox : "British American Tobacco Company". In Linsun CHENG .Berkshire Encyclopedia Of China, Op.cit, Pp. 208–209. And See Also; Howard Cox , China: The Evolution Of BAT's Cigarette Distribution Network, 1902-41 " Business History, Op.cit , Pp 60-64.

(69) Relli Shechter; Reading Advertisements in a Colonial/Development Context: Cigarette Advertising and Identity Politics in Egypt, 1919-1939, Op.cit, p487.

(70) Relli Shechter; Reading Advertisements in a Colonial/Development Context: Cigarette Advertising and Identity Politics in Egypt, c1919-1939, Op.cit, p489.

(71) Relli Shechter; Smoking, Culture, And Economy, In The Middle East, The Egyptian Tobacco Market 1850- 2000, Op.cit, Pp 97-98.

(72) Relli Shechter; Reading Advertisements in a Colonial/Development Context: Cigarette Advertising and Identity Politics in Egypt, 1919-1939, Op.cit, p 491-493.

(٧٣) أرشيف وزارة الخارجية المصرية : الأرشيف السري الجديد، محفظة رقم (٥٩٩)، المحفظة بعنوان " العلاقات التجارية بين مصر والصين جزء أول، الكود الأرشيفي (٠٢٣٢٦٦ - ٠٠٧٨)، ملف رقم (٤٢)، مرجع سبق ذكره.